مجلة كلية الآداب بقنا (دورية أكاديمية علمية محكمة)

استدراك الدُّكتور جبل على المعاجم العربية دراسة ونقدًا

د. محمد بن عبد الله السيف
الأستاذ المساعد بكلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية بجامعة القصيم

استدراك الدُّكتور جبل على المعاجم العربية
دراسة ونقدًا

أبحاث

الدُّكتور / محمد بن عبد الله السيف
الأستاذ المساعد بكلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية
بجامعة القصيم

مقدمة :

الحمد لله ربِّ العالمين، والصَّلاة والسَّلام على المبعوث رحمة للعالمين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد:

فإنَّ البحث في شأن العربية ودراسة سبل حمايتها والحفاظ عليها، وبذل الجهد لربط الأمة بها، كل ذلك هو من الدِّين الذي شرَّف اللهُ العربية بأنْ جعلها وعاء له، فتشرفت وسمت وتقدست بأنْ نزل بها القرآن الكريم وكانت لسان سيد المرسلين، فكان حفظها والعناية بها من فروض المسلمين.

ولقد أدرك سلف هذه الأمة ما يعنيه الاهتمام باللُّغة، فتحاموا عليها وتنادوا إليها، فانطلقوا يجمعونها ويدونونها ويستقرؤنها من مصادرها، فهجروا الأوطان، وقطعوا الفيافي، وضربوا أكباد الإبل، فجاءت جهودهم شاهدة على إخلاصهم وصدق نياتهم.

وبعد مرحلة الجمع والسَّماع التي بُذِلت فيها جهود مضنية، وجد أولئك العلماء الأفذاذ أنَّهم أمام ثروة هائلة وبحور زاخرة من مفردات هذه اللُّغة، فجاءت فكرة المعاجم اللُّغوية التي تحوي هذه اللُّغة وتحميها وتسهل وصول الآمل إلى بغيته وتربط اللاحق بالسَّابق.

ولقد أحكم علماؤنا تنظيم هذه الثروة اللُّغوية داخل تلك المعجمات، حتَّى غدت مدارس ومشارب متعددة بين معاجم الألفاظ ومعاجم المعاني، ثُمَّ معاجم الأبنية، وبين نظام التَّقليبات ونظام التَّقفية وآخر في الألفبائي وهكذا، دقة في التَّنظيم، وبراعة في التَّفكير.

وإنَّ المرء ليقف وقفة إجلال وإعظام أمام تلك العقليات الحاضرة في حقبة متقدمة من الزَّمن، مع قلة في الإمكانيات وسذاجة في الآليات، لكن جَبَر النَّقصَ صدقٌ في النِّيَّة وعزيمة في الفعل وبركة في الوقت حتَّى "تشرف العربية اللُّغات بالتَّنزيل العزيز، وهي تفاخرهن بمعجم صنعه علماؤنا حفاظا على لغة القرآن الكريم، مودعينه عبقرية العرب في بداوتهم، وعبقريتهم بعد أنْ صقلتهم حضارة الإسلام، فكان معجمًا ليس لأمة من الأمم مثله سعة آفاق وغزارة مادة وتنوع أبواب، أما معجمات سائر اللُّغة فهي قاصرة عنه، متأخرة عليه، محدثة بالنِّسبة إليه، وهذا ما لا خفاء به على ذي نهية".[1]

ولعلَّ من أسرار تفوق المعجم العربي وبراعته أنَّه واكبه ومنذ زمن متقدم حركة نقدية تقويمية، يقوم بها علماء أجلاء تجاه معجم متقدم، يكمل بها نقصه، وتصوِّب أخطاؤه، باسم (الاستدراك) تارة، وباسم (التَّكملة) تارة أخرى، أو بغير ذلك، فنجد أنَّ معجم العين للخليل بن أحمد -رحمه الله- بصفته رائد المعاجم العربية قد ألفت كتب كثيرة حوله، إما

---

(١) من مقدمة كتاب المعجم العربي بين الماضي والحاضر د/ عدنان الخطيب.

لتكميل نقصه، أو للكشف عن عيوبه ثُمَّ الدِّفاع عنه، أو اختصاره أو غير ذلك من دوافع التأليف حوله حتى جاوزت خمسة عشر كتابًا.[1]

إنَّ هذه الحركة النَّقدية الكبيرة – وإنْ عدَّها بعضُهم دليلاً على وجود الثَّغرات وعدم الدِّقة[2] – إلاَّ أنَّها في رأيي ظاهرة صحية وصفحة مشرقة في تاريخ العربية، دالة على تكامل التَّأليف المعجمي ووصوله من خلال التَّقويم والنَّقد إلى قمة التَّنظيم واحتواء المادة اللُّغوية ووثوقها.

على أني استدرك هنا وأقول إنَّ هذا الاستدراك وهذا التَّقويم يجب أنْ يكون متبعًا أسسًا صحيحة معتبرة، وأنْ يكون سائرًا في الاتجاه الذي سار عليه المعجم الموجه إليه الاستدراك والنَّقد، لا أنْ يكون سائرًا في اتجاه مغاير أو مخالف، وبالتَّالي تختلف جهة النَّاقد عن المنقود.

وهذا الذي كان يسير عليه المتقدمون في استدراكهم وذلك بأنْ يستدركوا على متقدم ما فاته من خلال المنهج نفسه والاعتبارات نفسها، أما استدراك المتأخرين فإنَّها – في غالبها – تقوم على مغايرة في المنهج، فنسفت عند بعضهم المعايير التي اعتمدها المتقدمون لتدوين المفردة العربية من زمانية ومكانية، فاستدركَ بعضُهم ما خرج عن نطاق هذه المعايير من المولَّد والعامي وغير ذلك مما تركه الأقدمون ونبذوه قصدًا.

ولقد تيسر لي الوقوف مع أحد كتب الاستدراك المتأخرة وهو كتاب: (الاستدراك على المعاجم العربية في ضوء مئتين من المستدركات الجديدة على لسان العرب وتاج العروس) تأليف الدُكتور: محمد حسن حسن جبل.[3]

حيث بدا لي الوقوف مع الكتاب في فكرته ومنهجه وتطبيقاته وتوصياته من خلال دراسة نقدية تقويمية.

ومع صغر حجم الكتاب إلاَّ أنني أجد نفسي أمام مهمة صعبة جدًا لعدة اعتبارات؛ ولأنني عزمت أنْ يكون نقدًا موضوعيًا دقيقًا بناء فلقد عكفت على الكتاب ما يزيد على الشَّهرين فتفرغت له كامل التَّفرغ، فقرأته مرات عديدة، محاولاً استنطاق ما بين سطوره، ومتحقِّقًا من استدراكاته، وذلك بالرُّجوع إلى معاجم المتقدمين ومصادر علوم العربية.

وقد جاء البحث في ثلاثة مباحث على النَّحو التَّالي:

المبحث الأول: الدراسة النظرية للكتاب، وقد وزعت الحديث فيه في ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: جمع اللُّغة.

المطلب الثاني: الاستدراك عند المؤلف.

المطلب الثالث: المولَّد وموقف المؤلف منه.

---

(١) ينظر: كتاب المعجم العربي، نشأته وتطوره . د/ حسين نصار: ٢٣٢/١؛ ومعجم المعاجم لأحمد الشرقاوي ص ٢٠٥.

(٢) ينظر: كتاب الاستدراك على المعاجم العربية. د/ جبل: ص ٢١.

(٣) أ.د. محمد حسن حسن جبل أستاذ أصول اللغة بجامعة الأزهر وأستاذ غير متفرغ بكلية القرآن الكريم بطنطا والعميد الأسبق لكلية اللغة العربية بالمنصورة جامعة الأزهر وعمل في جامعة أم القرى بمكة المكرمة. له من الأعمال: دفاع عن القرآن الكريم، وأصالة الإعراب، والرد على المستشرق اليهودي جولد تسيهر في مطاعنه على القراءات القرآنية. وكتاب وثاقة نقل النص القرآني من رسول الله ﷺ إلى أمته، والدلالات القرآنية في مفردات القرآن للأصفهاني عرض ومناقشة، وأصوات اللغة العربية دراسة نظرية وتطبيقية.

المبحث الثّاني: الدراسة التطبيقية للكتاب (نماذج من استدراكات المؤلف):
وقد جعلتها نوعين:
أ- الاستدراك المعنوي.
ب- الاستدراك اللّفظي.
المبحث الثّالث: النّقد والتّقويم. وفيه:
أ- وقفات نقدية عامة.
ب- وقفات نقدية حول الدّراسة.
ج- وقفات نقدية حول الاستدراكات.

ولقد حاولت في المبحث الأول أنْ يكون منهجي وصفيًا يقتصر على العرض الموجز، ولم أتدخل فيه برأي أو نقد، إذ تركت ذلك إلى المبحث الثّالث المخصص للنقد والتقويم.

أما المبحث الثّاني فقد عرضت فيه نماذج من مستدركات المؤلف بذكر اللّفظ المستدرك ومكانه ووجه الاستدراك ثُمَّ أعقب برأيي في هذا الاستدراك.

على أن اختيار هذه النماذج كان عشوائيًا، ولم يتجه إلى نوع معيّن أو يتقصد المستدركات الصحيحة أو المردودة لكي يعطي أحكامًا مشتركة بين هذه المستدركات.

أما المبحث الثّالث فقد جاء تقويمًا عامًا للكتاب سواء من حيث الفكرة أو المنهج المتبع أو مخرجاته ونتائجه التي توصل إليها.

هذا ولقد صدق الله حيث يقول: {وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ}، فلقد استصعبت الأمر في بدايته لما يتطلبه من تفكير عميق ونظر دقيق، غير معتمد على مصادر ونقول، ولكن بعد اقتحامه وإتمامه أدركت عظم الفائدة التي جنيتها من هذا البحث والوقوف عند هذا النّوع والمستوى اللّغوي، وما صحب ذلك من معرفة تاريخ الاستدراك وأشكاله وغير ذلك.

هذا ما بذلت الجهد فيه، وحاولت السّير عليه، وأملت الوصول إليه، فإنْ وفقت فالحمد لله أولاً وآخرًا، وإنْ كانت الأخرى فاستغفر الله وأتوب إليه وحسبي والحالة هذه أنّها محاولة مجتهد، وللخير مبتغ.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

المبحث الأول: الدراسة النظرية للكتاب:

المطلب الأول : جمع اللّغة :

أ- تميز اللّغة العربية عن غيرها :

ذكر المؤلف أنّ اللّغات تتفاوت في مدى استجابتها وقدرتها على ملاحقة الحياة والفكر بالتّعبير عنهما، ولكن العربية كانت من السّعة بقدر كبير استجابة لذلك، بحيث قال الإمام الشّافعي ﷺ : "ولسان العرب أوسع الألسنة مذهبًا وأكثرها ألفاظًا، ولا نعلمه يحيط بجميع علمه إنسان غير نبي".(1)

(١) ينظر الأثر في: الرسالة ٤٢/١؛ والصاحبي ٦/١؛ والمزهر ٦٤/١.

ومما تتميز به اللُّغة العربية عن سواها من لغات البشر الأصالة والعراقة التي لا تشاركها فيها لغة أخرى على الأرض إذ تمتد أصولها إلى نحو ألفي عام، وأكثر من ذلك في جذورها المطمورة.[1]

وتتميز أيضًا بأنَّها لغة مقدسة بما استودعها الله عزّ وجلّ خاتمة رسالاته، فنيطت بها العقيدة أشد نوط وأوثقه، فوجب المحافظة عليها أشد المحافظة، لاستيعاب كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وعليه فليس لأهلها تلك الحرية في التَّصرف فيها كما لغيرهم من أهل اللُّغات الأخرى.[2]

ب- ثغرات في جمع اللُّغة:

لقد جهد أئمة اللُّغة رحمهم الله في تدوين ثروة العربية من متن اللُّغة، ووضعوا المعايير لما ينبغي أنْ يعتد به من الكلام فيدون، وما لا ينبغي فيهمل، وكان من الطَّبيعي إزاء سعة العربية تلك أنْ تندّ عنهم نواد فلا تدون، كما أنَّ غيرتهم على العربية جعلتهم يتشددون في معايير ما يقبل ويدون وما لا يقبل فأغفلوا من تلك الثروة اللُّغوية قدرًا كبيرًا.

ويتمثل فوات كبير من تلك اللُّغة على رأي المؤلف، في ثلاث ثغرات، وهي: الأولى:

نقص الاستقراء مع سعة العربية:

إنَّ سعة العربية مع فقدان الاستقراء المنظم لما تكلم به العرب في الجاهلية والإسلام أدى – فيما أدى – بحكم أصحاب المعاجم كلٌّ في معجمه – إلى إهمال بعض التَّراكيب بينما هي قد استعملت في الواقع، ومن هنا تفاوتت المعاجم الجامعة في عدد ما تناولت من التَّركيبات المستعملة بتفاوت اجتهاد أصحابها.

الثانية: فقدان التَّحليل المنظم لما سمع عن العرب:

إذا كان فقدان الاستقراء المنظم لما تكلمت به العرب تسبب في إغفال بعض التَّراكيب المستعملة فعلاً، فإنَّ فقدان التَّحليل المنظم لكل ما أثر عن العرب تسبب -كما يقول- في إغفال بعض من صور استعمال التَّراكيب التي عرف استعمالها وأثبت فعلاً في المعاجم.

ولقد تفلت على المعاجم القديمة أشياء كثيرة لعدم التزامها ترتيبًا مستوعبًا ولعدم خضوعها لخطة منظمة تسير عليها، كما قامت به المعاجم المحدثة.

ولهذه الثغرة ظهر ما يعرف بالاستدراك فألفت معجمات فيه؛[3] بل إنَّ الباب لا يزال مفتوحًا لاستدراك آلاف من الصِّيغ والمعاني والاستعمالات بالإضافة إلى الآلاف التي استدركتها بالفعل تلك الجهود الحديثة.[4]

الثالثة: تضييق نطاق الاحتجاج اللُّغوي:

يرى المؤلف أنَّ أكبر الثغرات وأوسعها هي ما أخرجه اللُّغويون من دائرة اهتمامهم وتدوينهم لعدم موافقته مقاييسهم ومعاييرهم التي وضعوها للحكم بصحة عروبة اللَّفظ أو العبارة الواردين، وقبول تدوينهما في المعاجم اللُّغوية ضمن ثروة المفردات اللُّغوية العربية.

---

(١) ينظر: كتاب الاستدراك ص ٥.

(٢) ينظر: كتاب الاستدراك ص ٣٥، ٣٦.

(٣) مثل: الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية للأشبيلي؛ وكتاب التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح لابن بري؛ وتكملة المعاجم العربية للمستشرق رينهارت دوزي؛ وتكملات المعاجم العربية لفانيان؛ والملحق بالمعاجم العربية لجبريل فيران، وغيرها.

(٤) مثل: المساعد لانستاس الكرملي؛ والمستدرك لمصطفى جواد.

ولقد تنوعت هذه المعايير بين قبلية ومكانية وزمانية، وكان الأساس فيها جميعها أنَّ اعتداد اللَّفظ أو الصِّيغة أو التَّعبير أو الاستعمال أو الدَّلالة عربيًّا صحيحًا يتوقف على كون منشئه – أو أقدم من روي عنه استعماله – ممن يحتج بكلامه في العربية، وذلك بأنْ يكون ممن عاش في الحقبة الزَّمنية المحددة بما قبل النِّصف الثاني من القرن الثاني في الحضر، وقبل القرن الرَّابع في البادية.[1]

وقد شاب هذه المعايير تعميم غير علمي سواء في تحديد القبائل التي يحتج بكلامها أو لا يحتج أو في تحديد المناطق، أو العصر؛ بل شابها تشدد مسرف، ولهذا أغفل من التزمها وتحامى تخطيها من جمهور اللُّغويين الكثير الطَّيب مما في نتاج عشرات – أو مئات – من أقدر أدباء العربية وعليه فقد عدوا مولدين أي غير صحيحي العروبة، ولا يحتج بكلامهم ولا ينبغي أنْ يستعمل على ألسنة الفصحاء، كما لا ينبغي أنْ يعد ضمن ثروة المفردات العربية المعترف بها.[2]

ج- مواكبة اللُّغة العربية للتطورات:

يرى المؤلف أنَّ العربية استطاعت أنْ تتفلت من قيود اللُّغويين والنَّحويين وأنْ تفرض حيويتها بتعبيرها عن كل أطوار الحياة ومستوياتها الحضارية والاجتماعية طيلة القرون العديدة التي تلت عصر الاحتجاج؛ بل لقد فرضت سلطانها وحيويتها على اللُّغويين أنفسهم، فقد استعمل كثيرون منهم كثيرًا من الألفاظ والعبارات والدَّلالات الجديدة التي تعدها معاييرها مولدة.[3]

ودعا المؤلف في كتابه إلى مراجعة تلك المعايير التي وضعها اللُّغويون ذلك أنَّ سيل المستحدثات في هذا العصر في كل مناحي الحياة يتطلب أسماء مميزة وأساليب معبرة ولاشك أنَّ استمداد هذه الأسماء والأساليب مما استعمل فعلاً في تراثنا اللُّغوي أولى من ابتكار الصِّيغ والأساليب الجديدة ما دام ذلك مناسبًا لما يراد أنْ يعبر عنه.[4]

---

(١) وضع علماء اللغة لجمع المادة العلميّة مقاييس دقيقة اعتمدوا عليها، فوضعوا قيودًا زمنيّة ومكانيّة ينبغي توافرها فيمن يحتج بشعره. متوخين بذلك السلامة في لغة المحتجّ به وعدم تطرّق الفساد إليها.
الحدود الزمنيّة: وهي عصور الاحتجاج، التي جعلوا فيها الشعراء على أربع طبقات هي الأولى: الشعراء الجاهليون، الثانية: المخضرمون، الثالثة: المتقدمون، الرابعة: المولدون، فالطبقتان الأوليان يستشهد بشعرهما إجماعًا. واختلف العلماء في الطبقة الثالثة، واختلفوا أيضًا في الطبقة الرابعة بين المنع المطلق والجواز المقيّد. وعدّوا إبراهيم بن هَرْمَة (المتوفى ١٥٠هـ) آخر حضري يستشهد بشعره.
الحدود المكانيّة: فقد اختلفت درجاتها في الاحتجاج بحسب قربها أو بعدها من الاختلاط بالأمم المجاورة، ولم يؤخذ عن سائر العرب، روى السيوطي: ((كانت قريش أجود العرب انتقادًا للأفصح من الألفاظ...ثم قيس، وتميم وأسد...، ثمّ هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين)).إنّ هذا التحديد الزماني والمكاني الذي قيّد به العلماء أنفسهم كان بدافع حرصهم الشديد للحفاظ على اللغة العربيّة في بداوتها الأولى ، فخصّوا عصرًا دون عصر وقبائل دون أخرى. (انظر:خزانة الأدب: ١/٦؛ المزهر: ١/٢١٢).
(٢) ينظر: في هذه الثغرات من ص ١١ ـ ٢٤.
(٣) ينظر: ص ٣٥.
(٤) ينظر: ص ٦.

المطلب الثاني: الاستدراك: مفهومه وأهميته ومناطه:

فسَّر المؤلف الاستدراك: بأنه: تبيين الألفاظ والعبارات التي فاتت أوسع معاجمنا – أي لم تسجل في مواضعها منها – بالرُّغم من وجود هذه الألفاظ والعبارات في شواهد تلك المعاجم نفسها، أو في شروح علماء اللُّغة فيها، وبالرُّغم من تداولها بين أيدينا.

وقد سبق أنَّ المؤلف يرى أهمية هذا الاستدراك وأنَّه من حقِّ العربية علينا بأنْ نبادر إلى استكمال جهود أئمة اللُّغة المتقدمين باستدراك ما فاتهم تدوينه لكي تستطيع العربية أنْ تجاري حضارة هذا العصر بمعطياته ومنجزاته وآلياته والتي يتعين علينا إزائها أحد أمرين:

أ- استحداث كلمات وعبارات جديدة:

ب- تكميل نقص معاجمنا القديمة وذلك باستكمال ما فاتها جمعه وتدوينه بالرُّجوع إلى كلِّ ما وصلنا من دواوين الشِّعر والنثر الدَّاخلة في نطاق معايير الاحتجاج القديمة.

وأيضًا بمراجعة معايير الاحتجاج تلك وإعادة وضعها بصورة تحفظ علينا القديم ولا تحرمنا من طيب الجديد الذي تجود به قرائح علماء العربية وأصحاب الحس المطبوع فيها من الأدباء – شعراء وناثرين – بعد عصر الاحتجاج.

والأمر الثاني أولى بالأخذ ما دام القديم مستعدًا للعطاء، مناسبًا لما يراد التَّعبير عنه.

ومما يرى المؤلف استدراكه على المعجمات العربية تلك الألفاظ التي يستعملها اللُّغويون أنفسهم في كتبهم وإنْ كان كلامًا مولدًا، إذ أنَّ وجودها في تلك المعجمات يعطيها قيمة أقوى لأنَّ رفضنا إياها يوقعنا في محاذير وتناقضات لا طاقة لنا بها.[1]

ولقد حصر المؤلف استدراكه على معجم لسان العرب لابن منظور مع معارضته بما في معجم تاج العروس للزبيدي، ويرى أنَّ جلَّ ما استدركه على اللِّسان يستدرك على التَّاج أيضًا، ويرى أنَّ مناط الاستدراك وهو موطنه الذي يتعلق به وينصب عليه يشمل كل الصُّور التَّعبيرية للغة: التَّراكيب والألفاظ والصِّيغ والعبارات والمعاني والاستعمالات.

المطلب الثالث: موقفه من المولَّد:

أ- تعريف المولَّد :

ذكر المؤلف المعنى اللُّغوي المتعدد لهذا اللَّفظ الذي مؤداه: المحدث من كل شيء.

ثمَّ تحدث عن المفهوم الاصطلاحي للفظ،[2] وخلص إلى أنَّه ما ابتكر من الألفاظ العربية بعد عصر الاحتجاج، إما بلفظه (صيغته ومعناه معًا) أو بصيغته فقط، أو بمعناه فقط أو كان عبارة أو استعمالاً كذلك.[3]

ب- موقف اللُّغويين من المولد :

سطَّر المؤلف موقفين متباينين للغويين تجاه المولد، فبينما هو في المبحث الثالث الذي عنون له بقوله: (صورة واقعية لتجنب اللُّغويين الاحتجاج في مؤلفاتهم بشعر المولدين تأثرًا بمعايير الاحتجاج)، يسرد مؤلفات اللُّغويين والنحويين مبينًا خلوها من الاحتجاجات

---

(١) ينظر: الصفحات: ٦، ٧، ٨، ٣٣، ٧٧.

(٢) المولَّد : هو ما يعود زمانه إلى ما بعد عصر الاحتجاج إلى ما بعد منتصف القرن الثاني الهجري ، أي بالنسبة إلى عرب الأمصار ، وإلى أواخر القرن الرابع الهجري بالنسبة إلى عرب البوادي. وأول المولدين بشار بن برد (انظر:خزانة: ١/٣، ٤ ؛ والمزهر: ١/٢١٢).

(٣) ينظر: ص ٤٢-٤٤.

اللُّغوية بشعر المولدين في ضوء بحث واقع تلك المؤلفات من هذا الجانب بحثًا علميًا.[1] في حين أننا نراه في الفصل السَّادس الذي عنون له بقوله: (اللُّغويون والمولد بعضهم قبله نظريًا وجمهورهم احتج به عمليًا) يسرد مؤلفات أولئك اللُّغويين والنحويين مبينًا احتوانها للاحتجاج بشعر أولئك المولدين.[2]

ج- موقف المؤلف من الاحتجاج بالمولد:

اتضح لنا مما سبق من ذكر الثغرات التي أخذها المؤلف على اللُّغويين في جمعهم للغة أنَّه يدعو صراحة لقبول المولد، ويعد أنَّ تلك المعايير التي حكمها اللُّغويون في جمعهم قد أضاعت كثيرًا من الثروة والغوية ، وأنَّه مما يجب القيام به في حقِّ اللُّغة تدارك هذا النَّقص الكبير ومراجعة تلك المعايير وتصحيحها لتشمل الاعتداد بذلك الكنز اللُّغوي الثمين الذي سطرته الطَّبقة الفصيحة من شعراء تلك العصور وأدبائها، كما أنَّه رأى أنْ رفضنا لكلام مؤلفي المعجمات من اللُّغويين في تفسيرهم المواد فيه مزالق خطيرة.

من ذلك أنَّ رفضنا إياها يعني الطَّعن في فصاحتهم والطَّعن في فصاحة تعبير ما قد يعني عجز المعبر عن تقدير التعبير القويم من ناحية، كما قد يعني عجزه عن فهم ما يتعرض لتفسيره من ألفاظ اللُّغة وعباراتها، فالطَّعن في فصاحتهم وهم يكتبون في هذا المستوى العلمي الرَّفيع يجرّ إلى التشكيك في سلامة تحديدهم لمعاني الألفاظ والعبارات اللُّغوية التي تضمنتها المعاجم.

ومن ذلك أنَّ هؤلاء الأئمة هم الذين نأخذ عنهم اللُّغة فإذا رفضنا الأخذ عنهم فعمن نأخذ؟. ثمّ ما البديل إذا رفضنا كلامهم؟.[3]

ومن ذلك أن أخذنا بهذه المولدات الرَّفيعة من نتاج فصحاء تلك العصور القريبة من عصور الاحتجاج أولى من ابتكار ألفاظ وعبارات جديدة لمواكبة تقنيات هذا العصر.[4]

هذه وغيرها هي مسوغات إلحاح المؤلف لقبول المستوى الرَّاقي من كلام المولدين من العلماء والشُّعراء والنَّاثرين وعدم الوقوف بالاحتجاج عند عصر محدد؛ بل يستمر ذلك الاحتجاج شريطة أنْ يكون على صلة وثيقة بالمعنى العام لتركيبه – أي أنْ يكون معنى المبتكر مأخوذًا من المعنى العام للتركيب أو من أحد استعمالاته، أي دائرًا في فلكه، فإن كان المبتكر نفسه تركيبًا لم يذكر في المعاجم وليس له شاهد فلابد أنْ يكون معناه قريبًا من معنى بابه المعجمي المتمثل في ثنائية (المكون من صدر أصول الكلمة وما يليه)، وفي التَّركيبات التي فيها ثالث لذلك الثُّنائي – والتَّراكيب المبتكرة عزيزة – وإنما بيّن ذلك لأنَّ المبتكر إذا كان مقطوع الصِّلة بتركيبه وبابه كان غريبًا عن اللُّغة قد يتمثل في الأعجمي معربًا أو غير معرب، أو في العامي الغريب الأصل أو المجهولة.[5]

---

(١) ينظر: ص ٢٥ وما بعدها.
(٢) ينظر: ص ٥١ وما بعدها.
(٣) ينظر: ص ٨٠.
(٤) ينظر: ص ٦، ٣٨.
(٥) ينظر: ص ٤٥.

وضابط اعتماد الأخذ عن المتحدث باللفظ المولد هو سلامة الحس اللغوي عنده والعلم باللغة وباستعمالاتها، والقدرة على التصرف في عباراتها بما لا يخرج عن الأصول والقواعد العامة التي استنبطها العلماء من لغة عصر الاحتجاج.[1]

كما دعا المؤلف إلى المرونة في جمع أطراف اللغة في وحدة منسجمة فيها مع طبيعة اللغة، وأنّ هذه المرونة يجب أنْ تكون غير متنافية مع الأصول والضوابط العامة للغتنا من الصيغ والعبارات والدلالات التي أجدّها الأدباء والعلماء بعد نطاق الاحتجاج على أنْ لا تبلغ هذه المرونة حد ما يوحي به كلام ابن قتيبة والقاضي الجرجاني من ازدرائهم الذين ينظرون إلى المتقدم من الشعراء بعين الجلالة لتقدمه فيستجيدون سخيف شعره ويتخيرونه، وينظرون إلى المتأخر بعين الاحتقار لتأخره، ويرذلون رصين شعره ويعيبونه، ودعوتهما إلى المساواة بين المتقدم والمتأخر من الشعراء، وأن لا يكون مقياس التفاضل هو تقدم أو تأخر؛ بل يكون مقياس التفاضل هو الإبداع الفني.

ويرى المؤلف أنّ ابن قتيبة والجرجاني وابن رشيق[2] قد عمدوا إلى التسوية المطلقة بين القدماء والمحدثين عند تقويم النتاج اللغوي مدعيًا رفض ذلك إلا على مستوى الموازنة في الفكرة والمعنى فحسب، أما التشريع اللغوي وهو الأصول والضوابط في مجالات الأصوات والمفردات والصياغة والتركيب والدلالة علاقتها بكل ذلك فهو كما يقول حق للمتقدمين ، ولا ينبغي أنْ ينافسهم فيه المحدثون.[3]

وما ذكره المؤلف هنا قد يلمس منه تناقض مع دعواه الأولى من الدعوة إلى قبول المولد، ولهذا نجده مرة أخرى يرجع إليها فيقول: "ولكن لمن بعدهم الحق أيضًا في ابتكار ما تتطلبه الحياة والفكر من صيغ وعبارات ودلالات ما دام كل ذلك لا ينافي تلك الأصول التي أخذت من كلام أهل الفطرة ثمّ الأفضل أنْ تؤخذ هذه المبتكرات من كلام أقرب الناس شبها بأهل الفطرة في الحس اللغوي وهم الأدباء شعراؤهم وناثروهم والعلماء والمؤلفون".[4]

أما عن كيفية الاستفادة من ذلك فيرى المؤلف أنّ ذلك يتم بمراجعة دواوين النتاج اللغوي الرفيعة المستوى في الشعر والنثر وسائر المؤلفات التي أخرجت للناس بعد نطاق الاحتجاج لالتقاط ما فيها من الجديد سواء في المفردات أو الصيغ أو العبارات أو الدلالات وتدوينه في معاجمنا اللغوية معزوًا إلى أصحابه.[5]

وبهذا الذي ذكره المؤلف يتم الاستدراك الواسع الكبير على المعاجم العربية مما يعني أننا بحاجة إلى أنْ نضيف المجلدات العظام والأسفار الطوال التي تضم آلاف المواد الجديدة المستدركة على تلك المعاجم العربية.

والمؤلف فيما دعا إليه يلتقي تمامًا – بإرادة أو بغيرها – دعوى نظرية تكملة المعاجم العربية التي قام بها بعض المستشرقين كالمستشرق الهولندي دوزي وغيره.[6]

---

(١) ينظر: ص ٣٩.
(٢) ينظر: الشعر والشعراء ٢/١؛ والعمدة لابن رشيق ٩٠/١-٩٣؛ والوساطة بين المتنبي وخصومه ٤/١.
(٣) ينظر: ص ٣٦.
(٤) ينظر: ص ٣٨.
(٥) ينظر: ص ٣٦ وما بعدها.
(٦) ينظر: تكملة المعاجم العربية للمستشرق الهولندي رينهارت بيتر آن دوزي؛ وتكملات المعاجم العربية للفرنسي فانيان ؛ والملحق بالمعاجم العربية للفرنسي جبرييل فيران.

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية للكتاب (نماذج من استدراكات المؤلف):

توطئة:

أوضح المؤلف في الفصل الخامس تحت عنوان: (ما ينبغي استدراكه: منه أصيل ومنه مولد) أنّ ما يتأتى أو يتطلب استدراكه مما تفلت من تلك الثروة اللغوية من جراء الثغرات الثلاث السابقة الذكر يصنف في نوعين:

النوع الأول: ما تفلت بسبب الثغرتين الأولى والثانية وهو عربي أصيل لا مراء في ذلك لأنه ملتقط من شواهد عربية أصيلة من داخل نطاق عصر الاحتجاج، وإنما الأمر فيه أنهم لم يتنبهوا لالتقاطه.

النوع الثاني: وهو ما تفلت من الثغرة الثالثة وهو الذي أجدّه واستحدثه أدباء العربية بعد عصر الاحتجاج وهو ما يسمى المولّد.

وبيّن المؤلفُ أنّه قد استدرك النوعين على المعاجم العربية في ضوء مائتي مادة مستقاة من لسان العرب لابن منظور وتاج العروس للزبيدي.

ولعلي أقف مع نماذج من هذه المواد المستدركة مستظهرًا مدى تحقق هذا الاستدراك وتوجهه وقوته وشواهده.[1]

ولقد عرضت هذه المستدركات تحت نوعي الاستدراك العام: الاستدراك المعنوي، ثمّ الاستدراك اللفظي إذ لم يصنف المؤلف هذه المواد تحت أي توزيع أو تقسيم.

المطلب الأول: الاستدراك المعنوي:

وقد اخترت فيه من مستدركات المؤلف المواد التالية:

١- (حَجَمَ)[2]:

المستدرك: الفعل حَجَمَ: بمعنى رَازَّ الرَّجلَ وجسّه ليخبر أمره، وهو تعبير مجازي مبني على استعمال حقيقي، ولم يُذكر الاستعمال المجازي أو الحقيقي في (حَجَمَ) في اللسان ولا في تاج العروس.[3]

موضع الاستدراك: في مادة (شطر)، وبالتحديد من قول الأحنف بن قيس لعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما: "إني قد حَجَمْتُ الرَّجلَ، وحَلَبْتُ أشْطُرَهُ".

توجيه:

بالرجوع إلى المادتين المذكورتين (حَجَمَ) و (شَطَرَ) في اللسان تبين أنّ المؤلف قد بنى استدراكه على تصحيف في عبارة الأحنف بن قيس عن لفظ (عَجَمْتُ) بالعين المهملة، ويدلّ على ذلك ما يلي:

١- أنّ نص الأثر جاء في اللسان طبعة دار المعارف في مادة (شطر) كالتالي: "وفي حديث الأحنف قال لعلي عليه السلام وقت التحكيم: يا أمير المؤمنين إني قد عجَمْتُ الرَّجلَ، وحَلَبْتُ أشْطُرَهُ".[4]

---

(١) لم أضع معيارًا لاختيار هذه النماذج؛ بل كان اختيارًا عشوائيًا، وذلك أدق في الحكم عليها.

(٢) رقم المستدرك في ترتيب المؤلف ١٦٥ ص ٢٢٧.

(٣) ينظر: مادة (حجم) في لسان العرب ٦٧/٣؛ وتاج العروس ٤٦٤/١٧.

(٤) ينظر: مادة (شطر) في اللسان طبعة دار المعارف. أما في طبعة دار إحياء التراث العربي فقد جاء النص (حجمت) مصحفًا. وينظر: مادة (شطر) في اللسان ١١٧/٧. وتنظر المادة في: إصلاح المنطق لابن السكيت ١٣٠/١؛ وغريب الحديث لابن قتيبة ١٦١/٢، ٤٦٩/٣؛ والمخصص لابن سيده ٤٧٨/٣.

٢- وروده في كثير من المصادر بلفظ (عجمت).[١]
٣- خلو المعاجم اللُّغوية التي رجعت إليها من استعمالها بهذا المعنى.[٢]
٤- أنَّه جاء في مادة (عجم): في اللسان نفسه قوله: "عَجَمَ الرَّجُلَ: رَازَه على المَثَل، وعَجَمْتُ الرَّجلَ إذا خَبَرْتَه".[٣]

وعلى ذلك لا يتوجه استدراك المؤلف ولا يتحقق؛ بل هو ناتج عن تصحيف في بعض نسخ اللِّسان، ولو أنَّ المؤلف وقف على الأثر في مظانه أو اعتمد على نسخ من اللِّسان موثوقة لما وقع في هذا اللَّبس.

٢- (فَضَحَ):

المستدرك: فضح الدَّمَّلَ أو البثرة بمعنى فتحه ليخرج قيحه.[٤]

وهذا المعنى لم يرد في مادة (فضح) في اللِّسان ولا في تاج العروس.[٥]

موضع الاستدراك: ووردوه في مادتي (عدد) و (قبح) في اللِّسان وتاج العروس.[٦]

قال المصنف – بعد أنْ نقل موضعين من تهذيب اللُّغة ولسان العرب: "وصريح في الموضعين السَّابقين أنَّه يقال فضح الدَّمَّل أو البثرة بمعنى فتحه ليخرج قيحه، وهذا الاستعمال يذكر في (فضح) وهو استعمال مناسب لدلالة تركيب (فضح) على الفتح عما كان مختزنًا مستورًا وكشفه وإخراجه فليستدرك هذا الاستعمال".[٧]

توجيه :

بعد الرُّجوع إلى مادتي (عدد) و (قبح) في لسان العرب وتاج العروس، تبين لي ما يأتي:

أ- أنَّه ليس في واحد منهما (فضح) بالحاء المهملة؛ بل الوارد فيهما هو (فضخ) بالخاء المعجمة.

ب - أنَّه نقل عن تهذيب اللُّغة كذلك بالتَّصحيف في هذين الموضعين، واتضح بعد رجوعي إليه أنَّه بالخاء المعجمة في الموضعين.[٨]

ج- أنَّه ورد بالخاء المعجمة (فضخ) في كل المعاجم التي وقفت عليها.[٩]

---

(١) ينظر الأثر في: غريب الحديث لابن قتيبة ١٦١/٢؛ ونثر الدر للآبي ٣٥٩/١؛ والفائق في غريب الحديث للزمخشري ٢٤٥/٢؛ والنهاية في غريب الحديث لابن الأثير مادة (شطر) ٤٢٥/٢؛ وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٢٣٠/٢؛ ونهاية الأرب للنويري ٨٩/٢٠.

(٢) تنظر: مادة (ح ج م) في جمهرة اللغة لابن دريد ٤٤١/١؛ وتهذيب اللغة ١٦٥/٤؛ وكتاب الأفعال للسرقسطي ٣٤٧/١؛ والقاموس المحيط ص ١٤١٠.

(٣) تنظر: مادة (عجم) في لسان العرب ٧٠/٩.

(٤) ينظر: المستدرك رقم ٤٤، ص ١٣٠.

(٥) تنظر: مادة (فضخ) في لسان العرب ٢٧٦/١٠.

(٦) ينظر: في لسان العرب مادة (عدد) ٨٠/٩ ، مادة (قبح) ٩/١١ ؛ وتاج العروس مادة (عدد) ١٠١/٥، ومادة (قبح) ١٦٢/٤.

(٧) ينظر: الاستدراك على المعاجم العربية ص ١٣٠.

(٨) ينظر: تهذيب اللغة للأزهري: مادة (عدد) ٩١/١، ومادة (قبح) ٧٦/٤.

(٩) ينظر: المحيط في اللغة ٣٤٤/١؛ والصحاح ٤٢٩/١؛ ومقاييس اللغة ٥٠٩/٤؛ و المعجم الوسيط ٦٩٢/٢.

د- أنَّه ورد هذا المعنى نصًّا في مادة (فضخ) من اللِّسان نفسه إذ يقول: "وانفضَخَتِ القُرْحة وغيرُها: انفتحَت وانْعَصَرَتْ ".[1]

وعلى ذلك فاستدراك المؤلف غير صحيح لأنَّه قائم على تصحيف فيه. ولا أدري كيف وقعَ هذا التَّصحيف بهذه الصُّور المتعددة والمتكررة، حيث إنَّه نقل عن اللِّسان من موضعين وعن تاج العروس كذلك، ثُمَّ أيده بالنَّقل عن التَّهذيب كذلك فيكون التصحيف في ستة مواضع، ثُمَّ يؤكد ذلك كله بأنَّه معنى مناسب لهذه المادة المستدركة!!

٣- (ليس):[2]

المستدرك: الأليَس بمعنى الذي لا يبرح بيته من الرِّجال وهو ذم، فذكر في لسان العرب في مادة (ليس) إنَّ الأليس: الذي لا يبرح بيته، وهذا ذم ...[3]

موضع الاستدراك: وروده في مادة (لبَد) قوله : " واللَّبدُ من الرِّجال: الذي لا يُسافر ولا يَبْرَحُ مَنْزلهُ ولا يَطلبُ مَعاشًا وهو الأليسُ".[4] ووجه الاستدراك أنَّه في (لبد) ذكر زيادة تكمل معنى الأليَس موضحة وجه الذم فيه وهي قوله : "ولا يَطلبُ مَعاشًا". وهذا ناقص في موضع المادة الأصلي.

توجيه:

يبدو لي أنَّ ما ذكره المؤلف لا يتوجه استدراكًا في هذا الوجه، ذلك أنَّ النَّقص الذي استدركه مستفاد من تفسير صاحب اللِّسان بأنَّه: "الذي لا يبرح بيته أو مكانه" ثُمَّ نصه على أنَّ: "هذا ذم". ومعلوم أنَّه إذا لزم بيته فإنَّه لن يطلب معاشًا.

٤- (حَزَبَ):[5]

المستدرك : تَحْزيب: من المضعف العين اللازم بمعنى الصَّلابة والغلظة، وصفٌ لذكَر الرَّجُل، فلم ترد هذه الصِّيغة بهذا المعنى في أصل المادة، وإنَّما جاءت بمعان أخرى.

موضع الاستدراك: من مادة (تمر).[6] من قول الشَّاعر:[7]

ثَنَّى لها يَهْتِكُ أسْحَارَهَا بمُتَنَيِّرٍ فيه تَحْزِيبُ

توجيه:

مقصود الشَّاعر هو وصف ذلك العضو بالشِّدة والصَّلابة والغلظة وكلها معان وردت صريحة في مادة (حَزَبَ) في اللِّسان والتَّاج في أكثر من صيغة، وليس إيرادها في البيت يدل على أنَّ هذا وصف خاص بالعضو المذكور؛ بل لكل شيء يوصف بالشِّدة والصَّلابة. عليه فلا يتوجه استدراك المؤلف في هذه الصِّيغة.

---

(١) ينظر: لسان العرب مادة (فضخ) ٢٧٧/١٠.
(٢) ينظر: المستدرك رقم ٩٩، ص ١٧٧.
(٣) ينظر: لسان العرب مادة (ليس) ٣٧٤/١٢.
(٤) ينظر: لسان العرب مادة (لبد) ٢٢١/١٢.
(٥) ينظر: المستدرك رقم ٦، ص ٩٣.
(٦) ينظر: لسان العرب مادة (تمر) ٥٢/٢.
(٧) البيت لزهير بن مسعود الضَّبِّيّ من أبيات مطلعها: قَالَ شَيْنًا ثُمَّ هاجَتْ بِهِ ... مُؤْسَدَةٌ فيهنَّ تَدريبُ . في: الأنوار ومحاسن الأشعار للشمشاطي ٩٣/١؛ والصحاح مادة (تمأر) ٦٠٢/٢؛ ومادة (تمر) في: لسان العرب ٥٢/٢؛ وتاج العروس ١٣٤/٦ .
(٨) ينظر مادة (حزب) في: لسان العرب ١٤٨/٢٣؛ وتاج العروس ٤١٦/١.

على أني أجد اختلافًا بين المصادر في رواية البيت فبينما هو في اللسان بلفظ "تحزيب" بالزاي المعجمة، نجد رواية تاج العروس والصحاح "تحريب" بالراء المهملة، فيسقط الاستدراك جملة وتفصيلاً.

٦- (صلع):

المستدرك: الصَّلع بمعنى الظُّهور والانكشاف، فالاستدراك هو تعميم استعمال صلع في انكشاف ما شأنه أنْ يكون مغطى من أعلى الشَّيء.(١)

موضع الاستدراك: وروده في مادة (دبح) وصف خروج الكمأة.(٢)

توجيه:

أما استعمال (صلع) بمعنى انكشاف ما شأنه التَّغطية فهذا هو أشهر معانيها في قولهم: رأس أصلع بمعنى ذهاب شعر مقدمته، وانكشاف الرَّأس وكأنَّ شأنه التَّغطية بالشَّعر. وهذا منصوص عليه في أصل المادة.(٣)

وأما دلالته على الظُّهور فيدل عليه قوله: " انْصَلَعَت الشَّمْسُ وتَصَلَّعَتْ: بدت في شدَّة الحرِّ ليس دونها شيءٌ يسترُها، وخرجَت من تحتِ الغيم، وتَصَلَّعَتِ السَّماءُ تصلَّعًا: إذا انقطعَ غَيْمُها، وانْجَرَدَتْ".(٤)

فهذه كلها معانٍ دلَّ عليها هذا اللَّفظ وهي تفضي إلى معنى: الانكشاف والظُّهور، فيما حقه التَّغطية، أو فيما قد يتعرضه ما يغطيه، وليس المعجميُّ مُلزمًا أنْ يسوق كل ما حقه الانكشاف بعد التَّغطية كما زعم المؤلف في مسألة (الكمأة).

وعليه فلا أرى أنَّ استدراك المؤلف يتجه نحو هذين المعجمين.

٧- (رَفَدَ):

المستدرك: (المُرَفَّد) اسم مفعول من رَفَّدَ كعظَّم، بمعنى تعظيم جرم الشَّيء.(٥)

موضع الاستدراك: وروده بهذا المعنى في مادة (صَعَدَ)(٦) ومن قول الشَّاعر:(٧)

تَقُولُ ذاتُ الرَّكَبِ المُرَفَّدِ لا خَافِضٍ جدًّا ولا مُصَعَّدِ

فالشَّاعر يصف الفرج هنا بالتَّرفيد، وهو على رأي المؤلف بمعنى: التَّعظيم فيه. ولم يرد هذا المعنى في مادة (رَفَدَ) في المعجمين.

توجيه:

سجلت حول استدراك المؤلف السابق وقفات هي:

---

(١) ينظر: المستدرك رقم ١٢٣، ص ١٩٢.

(٢) ينظر مادة (دبح) في: لسان العرب ٢٧٩/٤؛ وتاج العروس ٣٤/٤.

(٣) ينظر في: تهذيب اللغة ٢٠/٢-٢١؛ والمحيط في اللغة ٥٥/١؛ ولسان العرب ٣٨٧/٧ مادة (صلع)؛ وتاج العروس ٢٧٧/١١؛ والمحكم والمحيط ٤٤٠/١؛ والقاموس المحيط ٩٥٣/١.

(٤) ينظر: الموضعان السابقان.

(٥) ينظر: المستدرك رقم ٥٤، ص ٣٤٣.

(٦) ينظر: لسان العرب مادة (صعد) ٣٤٣/٧.

(٧) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم ٤٢٣/١؛ ومادة (صعد) في: لسان العرب ٣٤٣/٧؛ وتاج العروس ٦٢/٥.

الأولى: لم يوضح المؤلف مراد الشّاعر في هذا البيت – ترفعًا عن هذا المراد – وهذا موقف يحمد له، لكن القارئ يلتبس عليه المعنى، خاصة وقد خلا من الضّبط بالشّكل، فلفظ (الرّكَبُ) بفتح الكاف هنا يلتبس بلفظ (الرّكْب) بسكون الكاف اسم الجمع من راكب.

الثّانية: أنني لا أوافق المؤلف على أنّ مراد الشّاعر بالمُرْفَد: المعظم؛ بل هو على ظاهره مما يستفاد من المعنى العام للفظ وهو: الإعانة والمساعدة والتّدعيم. ومعنى ذلك أنّه مرفود بما يدعمه مثل دعامة السّرج والرّحل وغيرهما.

قال في اللّسان: "كلُّ شيءٍ جعلتَه عَوْنًا لشيءٍ أو استَمْدَدْتَ به شيئًا فقد رَفَدْتَه... من هذا أُخِذَتْ رِفَادَةُ السّرج من تحته حتّى يرتفع".[1] وهذا جلي في البيت المذكور.

وقال في تاج العروس: "الاسْتِرْفَادُ: الاستِعَانَةُ، ويقال: اسْتَرْفَدْتُه فأرفَدَني، والتَّرَافُدُ: التَّعاوُن".[2]

الثّالثة: ربما خرّج على معنى أوضح مما سبق بل هو فصل في معنى البيت المذكور- قوله في اللّسان في الموضع نفسه: "والمِرْفَد: العُظَامةُ تتَعَظَّم بها المرأة الرَّسْحاء".[3]

الرابعة: أنّنا لو سلمنا – جدلاً موافقين المؤلف على المعنى الذي زعمه – فإنّه قد نص على ذلك في اللّسان مرتين: من ذلك قوله: " رُفِدَ فلان: أي سُوِّدَ وعظّم"، هذا معنى معنوي، وقوله: "المِرْفَد: العُظَامةُ تتَعَظَّم بها المرأة" أي تكبر وتعظّم بها جسدها.

من ذلك كله يظهر أنّ استدراك المؤلف معقود على خطأ في تفسير البيت نتج عنه خطأ في الاستدراك.

٨- ١٠ – (طوى):[4]

المستدرك: فيها ما يلي:

أ- طيّة: من طوى إذا أتى أو جاز يقال مرّ بنا فطوانا أي جلس عندنا، ومرّ بنا فطوانا أي جازنا، وكذلك طوى البلاد قطعها، وطوى المكان إلى المكان: جازه، فلفظ (الطيّة) معناه زيارة المكان أو الجواز عليه، أي الإلمام به ولم يذكر هذا المعنى لهذه الصّيغة صراحة في مادة (طوى) فينبغي استدراكها.

ب - طيّة: بمعنى آخر العهد.

قال المؤلف: "كذلك ينبغي استدراك التّعبير: لا جعلها الله آخر طيّة أي آخر عهد لأنّه لم يذكر في تركيب طوى".[5]

موضع الاستدراك: ورودهما في مادة (خطر)، وفي قولهم: (لا جَعَلَها اللهُ خَطَرَتَه ... ولا جعلها الله آخر دَسْنَةٍ وَآخرَ دَسْمَةٍ وطيّةٍ ودَسّةٍ كلُّ ذلك آخرَ عَهْدٍ).[6]

توجيه:

بعد التأمل في هذين المستدركين نلحظ الآتي:

---

(١) لسان العرب: ٣٤٣/٧.
(٢) ينظر: تاج العروس مادة (رفد) ٤٥٩/٤.
(٣) لسان العرب: ٣٤٣/٧.
(٤) ينظر: الاستدراك رقم ١٩٩، ٢٠٠، ص ٢٥٦.
(٥) ينظر: الاستدراك ص ٢٥٦.
(٦) ينظر: التهذيب ٢٢٣/٧؛ ولسان العرب مادة (خطر) ١٣٨/٤.

أ- أنَّ المؤلف اجتزأ معنى من معاني (طيَّة) من اللِّسان والتَّاج، ولم يذكر من معانيها إلاَّ أبعدها عن مناط الاستدراك وهو ثني الصَّحيفة والثَّوب، وقد جاءت هذه الصِّيغة لمعان أخر منها، (الطَّيَّة: النَّاحية)، و (الحاجَة والوَطر) و (الطَّيَّة: تكونُ منْزلاً وتكونُ مُنْتوَى ومضى لطيَّته: أي لوجهه الذي يريدُه ولنيَّته التي انْتواهَا) و (وطيَّة بعيدةٌ: أي شاسعة) و (الطَّيَّة: الوَطنُ والمَنْزِلُ والنِّيَّة) و (بَعُدَتْ طيَّتُه: وهو المنزلُ الذي انْتواهُ).[1] كل هذه المعاني وردت مع هذا اللَّفظ بينما اقتصر المؤلف على أبعدها.

ونلحظ أنَّ الوجهة والنِّية والوطر والمنزل كلها قريبة من المعنى الذي استدركه المصنف.

ب - أنَّ المؤلف زعم أنَّ (طيَّة) من طوى إذا أتى وجاز وقطع البلاد وطوى المكان إلى المكان جازه وزاره، وهذا بلفظه جاء في اللِّسان، فقد قال : "ويقال: طوَى فلانٌ حَديثًا إلى حَديثٍ أي لم يُخبرْ به وأسرَّه في نفسه فجازَه إلى آخر كما يَطوي المُسافِرُ مَنزلاً إلى منزل فلا يَنْزلُ"، وقال: "وطوَى البلادَ طيًّا قطعَها بلدًا عَنْ بَلدٍ وطوَى الله لنا البُعْدَ أي قرَّبَه، وفلانٌ يَطوي البلادَ، أي يَقطعُها بَلداً عن بَلدٍ وطوَى المَكانَ إلى المَكان جاوَزه".[2] ونلحظ كيف تكرر هذا المعنى الذي استدركه المؤلف مع وضوحه.

ج- استدرك المؤلف استدراكه الثَّاني بهذه اللَّفظة، من قول اللِّسان في مادة (خطر): "ولا جعلها الله آخر دَشْنَةٍ وآخر دَسْمَةٍ وطيَّةٍ ودَسَّةٍ كلَّ ذلك آخِرَ عَهْدٍ".[3]

وأقول إن هذا لا يتوجه استدراكًا للأمور الآتية:

١- لم يرد في معاجم العربية أنَّ هذه الكلمات بمعنى: آخر عهد؛ وإنما إشارتها لهذا المعنى منصرف إلى كلمة (خطر)، بقولهم: ولا جعلها آخر مَخْطر منه.

٢- أنَّ أحدًا من أصحاب المعجمات لم ينص على أنَّ (طيَّة)، بهذا المعنى.[4]

١١- (خطا):[5]

المستدرك: (الخطينة بعد الخطينة) بمعنى النَّادر القليل.

موضع الاستدراك: وروده في مادة (حجل) و (نبذ) من اللِّسان في مثل قولهم: (خَطِينَةَ يوم يَمُرُّ بي ألاَّ أرى فيه فلانًا، وخَطِينَةَ لَيْلَةٍ تَمُرُّ بي ألاَّ أرَى فلانًا في النَّوْم، كقوله: طِيلَ لَيْلَةٍ وطِيلَ يوم).[6]

توجيه:

يتجلى بوضوح أنَّ المراد من هذه العبارة: قلَّ وندر يوم يمر بي ألاَّ أرى فلانًا فيه، يعني أنَّه يراه كثيرًا بدليل قوله: طِيلَ لَيْلَةٍ وطِيلَ يوم، بمعنى طال مكثه وتماديه في أمر.

---

(١) ينظر مادة (طوى) في: لسان العرب ٨/٢٣١؛ وتاج العروس ١٩/٦٤٤.
(٢) ينظر مادة (طوى) في: لسان العرب ٨/٢٣١.
(٣) لسان العرب مادة (خطر) ٤/١٣٨.
(٤) ينظر مادة (طوى) في: تهذيب اللغة ١٤/٤٦؛ وكتاب الأفعال لابن القوطية ٢٧١، وكتاب الأفعال للسرقسطي ٣/٢٨١؛ ومختار الصحاح ١٦٧؛ والقاموس ١٦٨٦.
(٥) ينظر : الاستدراك رقم ٢، ص ٨٨.
(٦) ينظر في لسان العرب: مادة (حجل) ٣/٦٣، ومادة (نبذ) ١٤/٩٠.

ومكمن الاستدراك عند المؤلف عدم وضوح التَّفسير مع أنَّه أقرَّ به بقول: "ومعنى خطيئة يوم ... قلَّ أنْ يمرَّ يوم إلخ فكلمة (خطيئة) بمعنى: قليل، وهذا معنى لم يصرح به - وتفسيره المذكور غير واضح – وإنَّما استنبطنا معناه من سياق العبارة".

والحقّ أنه واضح جلي فحيثه ألا يستدركها على اللِّسان، ومع أن صاحب تاج العروس قد نصَّ عليها بقوله: " الخَطِيئةُ: النَّبْذُ اليَسيرُ من كلِّ شيءٍ".

ومع ذلك فقد استدركها عليه لأنَّه لم يقل: لا يفعل منهم كذا وكذا إلاَّ الخطيئة بعد الخطيئة أي النَّادر القليل" .

ولم يتضح لي وجه الاستدراك عليه مع النَّص الصَّريح على أنَّه الشَّيء اليسير من كل شيء، وربما يُرى أنَّه يلزم المعجم أنْ يعدد الأمثلة على كل ما يمكن أنْ تستعمل فيه هذا المعنى.

١٢- (بوأ):[١]

المستدرك: لفظ (مَبَاءَة) بمعنى بَيْتُ النَّحل في الجَبَل.

موضع الاستدراك: وروده في لفظ (أوب)، ومن تسميتهم النَّحل بالأوْب لأنَّه يؤوب إلى المَبَاءَة.[٢]

توجيه:

أقام المؤلف استدراكه على تخصيص هذا اللَّفظ على بيت النحل:

والصواب أنَّ (المَبَاءَة) عام في كل منزل وبيت وبيئة.

قال في اللِّسان: "البيئة والبَاءَةُ والمَبَاءَةُ: المنزل، وقيل مَنْزِلُ القَوْمِ"، فعلى القول الأول تشمل كل منزل، ومنه منزل النَّحل، وهذا نفي دعوى التَّخصيص كما يقول المؤلف.[٣]

كما أنَّ هذا المعنى مستفاد من قوله: باءَ كَفِّي: أي صارَ كَفِّي له مَبَاءَة، أي مَرْجِعًا، فالمرجعُ هو المنْزِلُ.[٤]

١٣- (لأم):

المستدرك: وصف الشَّيء الجامد بأنَّه (لئيم) أي قليل أو متماسك.[٥]

موضعه: وروده في مادة (معز) وفي صف إشراف الأرض الصُّلبة الغَليظة المواطئ بأنَّه: (قليل لئيم)،[٦] فمعنى لئيم هنا إما ضئيل أو متماسك وهذا الذي رجحه المؤلف.

توجيه: استنبط المؤلف استدراكه هذا من قول ابن شميل في الأرض: "وإشرافها – أي ارتفاعها – قليل لئيم"[٧]. فالمؤلف يرى أنَّ كلمة (لئيم) هنا: إما أنَّها مرادفة لكلمة (قليل) فتكون بمعنى ضئيل، وهذا ربما توجه وتحقق استدراكًا وربما قيل إنَّ أصل المادة دال على هذا وغيره من ألفاظ التَّقليل من الأهمية والدَّناءة.

---

(١) ينظر : الاستدراك رقم ١، ص ٨٧.
(٢) تنظر مادة (أوب) في: لسان العرب ٢٥٩/١.
(٣) تنظر مادة (بوأ) في: لسان العرب٥٣٢/١؛ وتاج العروس ١١٨/١.
(٤) الموضع السابق.
(٥) ينظر : الاستدراك رقم ١٧٧، ص ٢٣٦.
(٦) ينظر: تهذيب اللغة ٩٥/٢؛ ومادة (معز) في: لسان العرب ١٤١/١٣.
(٧) ينظر: تهذيب اللغة ٩٥/٢؛ ومادة (معز) في: لسان العرب ١٤١/١٣.

وإما أنَّ الكلمة تدل على التَّماسك أي: قليل متماسك، وهذا لم يرد في أصل المادة، وعند الرُّجوع إلى أصل المادة لا نجد هذا المعنى بهذا اللَّفظ؛ بل نجده بألفاظ أخرى، كقوله: "وقد تلاءمَ القومُ: أي اجتمعُوا واتَّفقُوا، وتلاءمَ الشَّيْئان إذا اجْتَمَعَا واتَّصَلا"،[1] فالاجتماع والاتصال يؤديان معنى التَّماسك.

١٤- (لَحْم):[2]

المستدرك: استعمال (لَحْم) في نزع اللَّحم من غير العظم، كالعصب في العقب.

موضعه: وروده في مادة (مشق) بهذا المعنى مستفاد من قول ابن شميل: "الشَّرْعة أقل الأوْتار وأشدُّها مَشْقًا، والمَشْقُ أن يلحم ويقشر حتَّى يسقط كلّ سَقَطٍ منه".[3] وقوله: في التَّهذيب: "وقال ابن شميل: مَشْقُ العَقب تهذيبُه من اللَّحْم".[4]

توجيه: ذهب المؤلف إلى أنَّ اللِّسان خصص الفعل (لحم) في نزع اللَّحم من العظم، بدلالة قوله في مادة (لحم): "ولَحَم العَظْمَ يَلحُمه ويَلحَمُه – بالضَّم والفتح – لَحْمًا من بابي (نصر وفتح): نزع عنه اللَّحم".[5] وحقه أنْ يعمم هذا الفعل في نزع اللَّحم من كل موضع بدليل ما سبق من قول ابن شميل.

وأرى أنَّ استدراك المؤلف هنا لا يتحقق لما يلي:

أ- أنَّه لا يلزم من ذكر (العظم) في عبارة اللِّسان تخصيصه بهذا الاستعمال، لأنَّه لم ينص على ذلك، وإنَّما أراد بيان الصِّيغة.

ب- ليس في كلام ابن شميل ما يدل على استعمال صيغة (لحم) في نزع لحم العصب بل عبر عن نزع اللَّحم من العصب بـ (مَشْق).

ج- أنَّ ابن شميل فسر (مَشْقُ العَقب) بقوله: " تهذيبُه من اللَّحم"،[6] ولم يقل (لحمه من اللَّحم).

المطلب الثَّاني : الاستدراك اللَّفظي:

هذا النوع يتجه نحو المستدركات التي تتعلق بالصِّيغ التي يرى المؤلف أنها أهملها اللسان أو فاتته ومنها:

١٥- (ربأ):[7]

المستدرك: صيغة (رَبَّاء) مبالغة من ربأ القوم يربؤهم رَبْأ، ورَبَّأ لهم: اطلع لهم على شرف ورَبَّأتهم إذا كنت لهم طليعة فوق شرف. وهذه الصِّيغة بهذه المعاني لم ترد في مادة (ربأ).

موضع المستدرك: وروده في مادة (أوب) في بيت الهذلي[8].

---

(١) الموضع السابق.
(٢) ينظر : الاستدراك رقم ١٧٨، ص ٢٣٧.
(٣) تنظر مادة (مشق) في: لسان العرب ١١٦/١٣.
(٤) تنظر مادة (مشق) في: تهذيب اللغة ٣٣٨/٨.
(٥) تنظر مادة (لحم) في: لسان العرب ٢٥٣/١٢.
(٦) تنظر مادة (مشق) في: تهذيب اللغة ٣٣٨/٨.
(٧) ينظر : الاستدراك رقم ٣، ص ٩٠.
(٨) البيت للمتنخل الهذلي في: ديوان الهذليين ٣٧/٢؛ وشرح أشعار الهذليين ١٢٨٤/٣؛ والمخصص ٣٥٥/٢؛ والمفصل للزمخشري ١٥٢/١؛ وأمالي ابن الشجري ٢٢٤/٢؛ وشرح شواهد الإيضاح ٣١٥؛ وشرح الرضي على الكافية ٢٩٠/٢؛ وشرح ابن يعيش ٥٨/٣؛ واللسان والتاج مادة (أوب)؛ والخزانة ٤/٥.

رَبَّاءُ شَمَّاءُ لا يَأوِي لِقُلَّتِها إلاَّ السَّحابُ وَإلاَّ الأوْبُ وَالسَّبَلُ

فهو يصف الرَّجل بالمبالغة في صعود الشُّماء لبطولته وشجاعته.

توجيه:

انطلق المؤلف في كثير من مستدركات هذا النَّوع من فكرة تقوم على إلزام المعجمي بذكر جميع استعمالات المادة القياسية، كصيغ الفعل ومشتقاته وصيغ المبالغة. ومن هنا جاء استدراك هذه الصِّيغة في هذه المادة (ربَاء) فالمعنى المستدرك موجود في حقل هذه المادة أما الصِّيغة فليست موجودة لكونها قياسية يغنى عن ذكرها.

١٦- (صدأ) :

المستدرك: (صدَّأتُ) بها المرآة، فالفعل المضعف العين بمعنى عالجت صدأها ليزول. والمقصود به دَلْكُ المرآة بمسحوق الحجر ليختلط الصَّدأ بالمسحوق.[١]

موضع الاستدراك: ورودها في مادة (حلأ). لهذا المعنى.[٢]

توجيه:

لم يرد في مادة (صدأ) هذه الصِّيغة لهذا المعنى ولا لغيره، وعليه فإن استدرك المؤلف يتوجه حقيقة على اللِّسان دون التَّاج فقد وردت فيه.[٣]

١٧- (طرق):

المستدرك: (مَطْرَقَهُم) اسم مكان من طرق.[٤]

موضعه: ما جاء في مادة (دوا) من قول الأزهري : "وقد قطعْتُ الدَّوَّ مع القرَامِطةِ – أبادَهُم الله - وكانت مَطْرَقَهُم قافلين من الهَبير".[٥] ولم ينصّ في اللِّسان ولا تاج العروس على هذه الصِّيغة لهذا المعنى.[٦]

ومع أنَّ المؤلف أورد منها عدة ألفاظ قريبة من هذا المعنى إلا أنَّه وصفها بالتَّكلف.

توجيه:

يظهر لي أنَّ الأزهري لم يرد بهذا اللفظ أنَّه اسم مكان معيّن كما يقول المؤلف، وإنَّما يريد أنَّ (مَطْرَقَ) من الطَّرْق وهو سرعة المشي أي أنَّهم يسرعون في هذه الفلاة خاصة.

١٨- (تشص):

المستدرك: صيغة (انْتَشَصَ) على افتعل للمطاوعة، بمعنى ارتفع وانقلع.[٧]

موضعه: وروده في مادة (خلع)[٨] في بيت من الرَّجز:[٩]

وجُرَّةٍ تَنْشُصُها فَتَنْتَشِصْ من خالِعٍ يُدْرِكُه فَتُهَنْبِصْ

---

(١) ينظر : الاستدراك رقم ٥، ص ٩٣.

(٢) تنظر مادة (حلأ) في: لسان العرب ٢٧٣/٣.

(٣) تنظر مادة (صدأ) في: لسان العرب٢٩٥/٧؛ وتاج العروس ١٩٢/١.

(٤) ينظر : الاستدراك رقم ١٣٩، ص ٢٠٦.

(٥) تهذيب اللغة ٢٢٤/١٤.

(٦) تنظر مادة (طرق) في: لسان العرب١٥١/٨؛ وتاج العروس ٢٨٨/١٣.

(٧) ينظر : الاستدراك رقم ١٠٤، ص ١٨١.

(٨) ينظر: لسان العرب مادة (خلع) ١٨١/٤.

(٩) الرجز في : تهذيب اللغة ١١٥/١؛ ولسان العرب مادة (خلع) ١٨١/٤.

فلم تذكر في مادة نشص صيغة (انتشص) لا مطاوعة لنشص كما في الرَجز، ولا بغير ذلك المعنى فحق استدراكها بمعنى ارتفع وانقلع.

توجيه:

إنَّ المعاني التي ذكرها المؤلف من الارتفاع والقلع، موجودة في اللِسان إلا أنه لم يذكرها بصيغة افتعل، ولا يلزم اللِسان أو غيره ذكر جميع الصِيغ القياسية، فقد ذكر: استفعل، وأفعلتُ، وافعلّ، وينفعل. ومع أنَّ تاج العروس قد ذكر الصِيغة التي استدركها المؤلف إلا أنَّه تمحل في ردها ليستقيم له الاستدراك.[1]

١٩- (هَبَصَ):

المستدرك: صيغة (تهبَّص) بمعنى تقفز وتنزو،[2] وذلك ما لم يذكر في مادة (هبص). في اللِسان خاصة،[3] أما تاج العروس فقد نص عليها.[4]

موضعه: وروها في مادة (خلع).[5]

توجيه:

يقال هذا ما قيل في الاستدراك قبله.

٢٠- (نبط):

المستدرك: صيغة: (انْتَبَطَ الكَلامَ) أي استخرجه،[6] ولم ترد في اللِسان بهذه الصِيغة؛[7] بل وردت في تاج العروس.[8]

موضعه: وروده في مادة (نبق) في تفسير استخراج الكلام.[9]

توجيه: ورد في معنى (نبط): أخرج، ومنه: استنبط منه علمًا وخبرًا ومالاً: استخرجه. والاستنباط الاستخراج، هذا المعنى العام للمادة، أما صيغة (انتبط) التي استدركها فهي صيغة قياسية.

٢١- (شقف):

المستدرك: الشَّقْفَة: بمعنى الشَّجَّة،[10] لم ترد في اللِسان بهذا المعنى ولا غيره: بل زعم أنَّ المادة مهملة في بعض الأقوال، وفي بعضها أنَّها: من الخزف المكسَّر. وكذلك تاج العروس.[11]

موضعه: وروده في مادة: (حرص) بالنَقل عن التُهذيب.[12]

---

(١) تنظر: مادة (نشص) في تاج العروس ٣٦٧/٩.
(٢) ينظر : الاستدراك رقم ١٠٥، ص ١٨١.
(٣) تنظر: مادة (هبص) في لسان العرب ١٧/١٥.
(٤) تنظر: مادة (هبص) في تاج العروس ٣٨٣/٩.
(٥) تنظر: مادة (خلع) في لسان العرب ١٨١/٤.
(٦) ينظر : الاستدراك رقم ١١٣، ص ١٨٧.
(٧) تنظر: مادة (نبط) في لسان العرب ٢١/١٤.
(٨) تنظر: مادة (نبط) في تاج العروس ٤٢٦/١٠.
(٩) تنظر: مادة (نبق) في لسان العرب ٢٥/١٤.
(١٠) ينظر: الاستدراك رقم ١٣٢، ص ١٩٩.
(١١) تنظر: مادة (شقف) في لسان العرب ١٦٤/٧، وتاج العروس.
(١٢) تنظر مادة (حرص) في: تهذيب اللغة ٢٣٩/٤، ولسان العرب١٢٥/٣.

توجيه: بالرُّجوع إلى الموضعين نجد أنَّ اللِّسان استعمله بمعنى: الشَّجَّة، بينما هو في الموضع الأصلي يقتصر على معنى واحد بل زعم أنَّه مهمل، وهو في ذلك موافق للأزهري، وعليه فاستدراك المؤلف حقيقي ومتجه نحو هذه المعجمات.

المبحث الثَّالث: النَّقد والتَّقويم.

أولاً : وقفات نقدية عامة :

١ـ يحمد للمؤلف د. محمد حسن حسن جبل، هدفه من تأليف الكتاب ودعوته إلى أهمية تلك المستدركات إلى مراجعة كثير من مناهجنا اللُّغوية في جمع اللُّغة وتصحيح الأخطاء واستكمال النَّقص في تلك المناهج، إذ الهدف من ذلك كله هو مواكبة تطور الحياة ومتغيراتها في كل مناحيها، ولكي تؤدي لغتنا المقدسة رسالتها في هذه العصور كما أدتها في سالف القرون، وبالتَّالي فهو يأمل أنْ يكون هذا الكتاب إضافة تأصيلية وتطبيقية لجهود المجامع اللُّغوية والغيورين من اللُّغويين والعلماء والأدباء.[1]

وهذا هدف نبيل يحمد له لو أنَّ الوسيلة التي امتطاها للوصول إلى هذه النِّهاية النَّبيلة كانت هي الأخرى سالمة مسلمة.

٢ـ ومما يحمد له أيضًا أنَّه قام بدراسة وافية عن جمع اللُّغة وموقف اللُّغويين من المولدين والوقوف على كتب اللُّغويين وبيَّن موقفهم النَّظري والتَّطبيقي تجاهه.

٣ـ أول ما يطالعنا من الكتاب هو العنوان: (الاستدراك على المعاجم العربية في ضوء مئتين من المستدركات الجديدة على لسان العرب وتاج العروس) ولي حوله بعض الملحوظات:

أ/ قوله: (الاستدراك): ويعني به طائفة مما فات جامعي المعاجم اللُّغوية الأصلية المحتواة في معجم لسان العرب بالرُّغم من استيفاء هذه الطَّائفة لشروط المعايير القديمة المعتمدة لعروبة الألفاظ والعبارات، ومنها طائفة مما أغفلته المعاجم لعدم استيفائه شروط تلك المعايير.

ونحن إن سلمنا بأحقية الطَّائفة الأولى بهذا التَّعبير، إلا أنني لا أوافق على تسمية الطَّائفة الثَّانية وهو ما أغفله المعجميون عمدًا بأنَّه استدراك، ذلك أنَّ الذي يظهر من استعمال هذا التَّعبير في اصطلاح أهل اللغة أنَّه ينطبق على ما قصر عنه السَّابق لعدم إحاطته به ولقصور جمعه مما لو وقف عليه لدونه، أما ما تركه لعدم انطباق معاييره ومواصفاته عليه فلا يطلق عليه استدراكًا، ولهذا لو سماه (تكملة المعاجم العربية) كما فعل دوزي في معجمه لكان أوفق.

ب/ عمم المؤلف الاستدراك على المعاجم العربية، وهذا يوحي أنَّه سيقدم لنا موادًا غير مدونه في كل معاجمنا القديمة، وذلك بالرُّجوع إلى دووان الشِّعر وكتب التُّراث بجدٍّ وكدٍّ ، كما دعا إلى ذلك نظريًّا، ليصل إلى تلك المواد، غير أنَّنا نجده قد تصفح اللِّسان وحده وطابقه بتاج العروس فدوَّن ما استعمله اللِّسان في شرحه للمواد اللُّغوية ولم يدرجه تحت جذره، أي قام بعملية اجتثاث الجذور في اللِّسان وحده، مع أنَّ عددًا كبيرًا من هذه المستدركات لم يتوجه استذراكًا، كما وقفنا على نماذج من ذلك. وبهذا يتجه الخطأ في تعميمه عبارة الاستدراك على المعاجم العربية ما هو موجود فيها وكان الجدير به أنْ يقصر استدراكه على اللِّسان ويكون العنوان: الاستدراك على لسان العرب.

---

(١) تنظر الصفحات ٦ـ٩.

ج/ يوحي عنوان الكتاب بأنّ هذه المستدركات جديدة، أي من إبداعه في حين أننا نجده في كثير من هذه المستدركات ينصّ على أنّ هذا المستدرك موجود في تاج العروس فأين الجدّة فيها؟.[1]

د/ نص المؤلف أنّ استدراكاته على المعاجم العربية تتجه من خلال التّطبيق على أطول تلك المعاجم وهما : لسان العرب لابن منظور، وتاج العروس للزبيدي، وعند التّدقيق نجد أنّ كثيرًا من هذه المستدركات لا تتجه إلا إلى لسان العرب، إذ أنّه ينص فيها بأنّ ما في تاج العروس يؤيد ما استدركه.[2]

٤- يلحظ إطالته عنوانات الفصول وذكره الأحكام فيها في كل الفصول تقريبًا، فمثلاً الفصل الثّالث عنوانه كالتالي: (صورة واقعية لتجنب اللّغويين الاحتجاج في مؤلفاتهم بشعر المولدين تأثرًا بمعايير الاحتجاج)، وعنوان الفصل الرّابع: (استدراك ما فات وملاحقة ما يستجد ضرورة لحياة لغتنا ولأدائها رسالتها) وفي الفصل السّادس: (اللّغويون والمولد بعضهم قبله نظريًا وجمهورهم احتج به عمليًا). وغير ذلك في الكتاب.

٥- عدم الضّبط بالشّكل في المواد المستدركة مع أنّه كتاب لغوي.

٦- أخطاء مطبعية وفنية كثيرة، ومنه عدم تحديد نهاية النّص المنقول وخلطه مع تعليقه.

ثانيًا : وقفات نقدية حول الدّراسة النّظرية:

أقام المؤلف دراسته النّظرية على أنّ جمع اللّغة تخلله ثلاث ثغرات فات من خلالها ثروة لغوية كبيرة، وهي: نقص الاستقراء مع سعة العربية، وفقدان التّحليل المنظم لما سمع عن العرب، وتضييق نطاق الاحتجاج اللّغوي، وقد سبق استعراض هذه الثّغرات في المبحث الأول، ويمكننا أنْ نقف معه في هذه الثّغرات بعض الوقفات منها:

١- أننا مع إيماننا بأنّه لا يحيط باللّغة إلا نبي، وأنّه لم يصلنا كل ما قالته العرب كما يقرر ذلك اللّغويون أنفسهم، إلا أننا لا نوافق المؤلف أنّ نقص الاستقراء قد فوت شيئًا كبيرًا وثروة هائلة، وذلك لأمور منها:

أ- أنّ مصادر اللّغة لم تكن قاصرة على ما جمعه الأئمة في استقرائهم ورحلاتهم فهناك القرآن الكريم بقراءاته، وهناك الحديث الشّريف بروايته، وهناك الشّعراء ورواة الشّعر الذين يحفظون القصائد الكثيرة لشعراء قبائلهم مما أشبه التّواتر.

ب- أنّ اطلاعنا على جهود الأئمة وقوة إيمانهم بفضل ما يقومون به حتى أفنوا أعمارهم وأموالهم في رحلاتهم اللّغوية لتتبع الفصحاء الأقحاء يعلمنا أنهم بذلوا غاية الجهد في استقصاء ما يمكن ويهمّ استقصاؤه فكيف ينتقص جهودهم بأنّه ناقص وفوّت ثروة كبيرة؟!

ج- أنّ هذا الاستقراء وإنْ كان جزئيًا شخصيًا بحسب الأفراد إلا أنّ بعضه يكمل بعضًا وبالتّالي فهو يشيد سلطة محكمة شرعية ألا وهي سمو الهدف واحتساب الأجر، ولهذا فإنّ بعضهم يركز في استقرائه على مناطق مغايرة لمناطق استقراء

---

(١) تنظر المستدركات التالية: ١، ٥، ١٨، ٢٦، ٢٧، ٢٩، ٣٠، ٣٦، ٣٧، ٤١، ٥١، ٥٣، ٦٠، ٦٤، ٦٥، ٨١، ٨٢، ٨٧، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٤، ٩٧، ١٠٦، ١٠٩، ١١٣، ١١٦، ١١٧، ١٢٤، ١٣٠، ١٣٧، ١٤٠، ١٤١، ١٦٧، ١٥٤، ١٦٤، ١٨٣، ٢٠٢.

(٢) تنظر المستدركات السابقة.

الآخر، ومن ثمَّ فكلُّ واحد يتلقى ما جمعه الآخر بالقبول، مما نتج عنه ثروة متكاملة كلٌّ قام بجزء منها.

ومن هنا نعلم خطأ المؤلف حين استدلّ لهذا النَّقص الكبير - كما يرى - بظاهرة الاستدراك في المعاجم العربية بعضها على بعض، ويتفاوت المواد والجذور بين هذه المعجمات؛ لأنَّ أصحاب تلك المعجمات لم يزعموا الإحاطة بجميع مفردات اللُّغة بل سجل كلُّ واحد منهم ما ثبت عنده وهو مقر بأنَّ عند غيره من الفصيح الذي فاته تدوينه، وأمر آخر أنَّ كل مؤلف قد اختط لنفسه منهجًا مغايرًا عما عليه الآخر، وهذا ما فات المؤلف حين استدل بكثرة الجذور في اللِّسان عنها في الصِّحاح، فنسي أنَّ ابن منظور قد اعتمد الحديث الشَّريف وغريبه من المواد المدونة.

د- أنَّنا يجب أنْ نأخذ بالاعتبار أنَّ اللُّغة العربية وصلت قبيل نزول القرآن إلى أعلى مقاماتها وكأنَّها تتهيأ لحمل هذه الرِّسالة العظيمة، ومن ثمَّ التمَّ شتاتها وتقارب تباعدها، وتخلت القبائل عن بعض مفردات لهجاتها لتلتقي القبائل الأخرى في اللُّغة الأدبية الرَّاقية، فإذا أدركنا ذلك علمنا ضآلة تلك الفجوة وضيق تلك الثَّغرة.

٢- عدَّ المؤلف في الثَّغرة الثَّانية وهي فقدان التَّحليل المنظم، كل ما استدركه معجم على معجم هو فائت للمعجم الأول وتقصير منه وخلل في منهج الجمع أو التَّحليل، ومن هذا المنطلق العليل أدرج معاجم المستشرقين واليسوعيين، التي استدركت على المعاجم العربية الفصيحة آلاف المواد المولدة والعامية والمحدثة على ألُّها من المعاجم المكملة لمل سبق.

إنَّ المنهج العلمي يفترض أنْ لا ينتقص عمل بعمل آخر مع اختلاف المنهجين فإذا كان المعجم الحديث قد قام - لغرض أو لآخر - على منهج ارتضاه، فإنَّه لا يحاكم إليه المعجم القديم الذي لم يرتض هذا المنهج.

٣- لقد أكد المؤلف عظم فوات الثَّروة اللُّغوية من جراء قيام جمع اللُّغة على منهج ناقص غير شامل، أكد هذا الزَّعم بأنَّ اللُّغة لازالت بحاجة إلى تكميل بقوله: "أي أنَّ الباب مفتوح لاستدراك آلاف من الصِّيغ والمعاني والاستعمالات إضافة إلى الآلاف التي استدركتها بالفعل تلك الجهود الحديثة التي أسلفنا ذكر أشهرها".[1]

وأقول أما على منهجه من الاعتداد بالمولد والمستحدث فإنَّ التَّطورات اللُّغوية بكل مستوياتها الدَّلالية والصَّوتية والصَّرفية لا تقف عند حد معين أو زمن محدد.

ولقد وقفنا على نماذج من هذه الاستدراكات التي يدعو إليها المؤلف مما ضمَّنه كتابه فألفيناها لا تتجه استدراكًا ولا تقوم برهانًا.

٤- أقام المؤلف الثَّغرة الثَّالثة التي هي أوسع الثَّغرات على دعوى أنَّ عدم قبول المولد نقص يجب استدراكه وبالتالي يجب بذل الجهود لسد هذه الثَّغرة المهمة ومراجعة المعايير التي حكمها اللُّغويون في جمعهم اللُّغة، ونلحظ أنَّ المؤلف لم يذكر أسباب إبعاد العلماء للمولد، وأرجع ذلك إلى مجرد التشدد والتحكم فقط، ولا يخفى على أي مطالع لكتب التُّراث أنَّ السَّبب في ذلك هو خوفهم من وقوع اللَّحن والانحراف اللُّغوي في أحد مستوياته، وحرصهم على بقاء اللُّغة على مستواها الفصيح الذي نزل عليه القرآن، ولأنَّ المؤثرات اجتاحت المجتمع العربي مما أفقده الحصانة اللُّغوية التي كان يتميز بها.

---

(١) ينظر: ص ٢٢.

٥- حاول المؤلف أنْ يبرئ اللُّغويين من هذا النَّقص وتلك الثَّغرات في جمع اللُّغة، وحمل المنهج والمعايير التي وُضعت للحكم بصحة عروبة اللَّفظ أو العبارة الواردين الجزء الأخطر من قوات اللُّغة وضياع تلك الثَّروة، ويفهم من كلام المؤلف أنَّ تلك المعايير خارجية ليست من وضع اللُّغويين أنفسهم وأنَّها منفصلة عنهم مفروضة عليهم. وليس الأمر كذلك بل هي من محض اختيارهم واقتناعهم بوجوب حماية اللُّغة من كل المتغيرات عبر هذه المعايير.

٦- حين عرض المؤلف موقف اللُّغويين من المولد وقع في التَّناقض، فقد ذكر في الفصل الثَّالث: أنَّ اللُّغويين تجنبوا الاحتجاج في مؤلفاتهم بشعر المولدين تأثرًا بمعايير الاحتجاج، ثُمَّ سرد تلك المؤلفات مبينًا بالإحصاء خلوها من ذلك الاحتجاج، غير أنَّه ذكر في الفصل السَّادس موقفًا مغايرًا لهم حين ذكر أنَّ اللُّغويين قبلوا المولد إما نظريًا أو عمليًا في مؤلفاتهم، وشفع رأيه هذا بالإحصاء أيضًا.

٧- أسهب المؤلف في سرد المؤلفات اللُّغوية والنَّحوية وعدد شواهدها، ثُمَّ خلوها من الشَّواهد المولدة في عشر صفحات تقريبًا في الفصل الثَّالث. وأرى أنَّه لا داعي للفصل كله؛ لأنَّ قضية اجتناب كتب التُّراث كلها للمولد أمر لا يحتاج إلى براهين أو إفاضة حديث، ذلك أنَّ أي مطالع لأحدها سيتضح له ذلك.

٨- نلحظ في الفصل السَّادس الذي زعم المؤلف فيه أنَّ اللُّغويين قد قبلوا الشِّعر المولد مناقضًا نفسه في الفقرة السَّابقة، أنَّ المواضع التي سردها المؤلف ليست مسلمة، وذلك لأسباب منها:

أ- أنَّه يجب أنْ نفرق بين أمرين في كتب اللُّغة والنَّحو وهما: الشَّاهد والمثال، فالشَّاهد هو الذي تبنى عليه القاعدة أو تؤخذ منه اللُّغة، أما المثال فهو ما: يذكر لإيضاح القاعدة بتمام إشارتها،[1] فكل منقول أو مقول يصلح أنْ يكون مثالاً، وقد لا يصلح أنْ يكون شاهدًا.

إذا عرفنا ذلك فلا نستغرب أنْ يسوق اللُّغوي أو النَّحوي أبياتًا مولدة، فكما أنَّه يصنع من عنده أمثلة للقاعدة فلا بعُد أنْ يسوق أمثلة من قول المولدين، وعليه ندرك أنَّه ليس كل من أورد شاهدًا مولدًا قد اعتد بالشِّعر المولد وقبله، ومع أنَّ المؤلف قد نص على التَّفريق بينهما في بداية الفصل السَّادس، إلا أنَّه عند تطبيقهما توسع في نطاق الشَّاهد أو الاحتجاج وأدرج فيه ما ليس منه مما هو مثال.

ب- ذكر أنَّ سيبويه استشهد بثلاثة أبيات، وأشار إلى الخلاف فيها، معنى ذلك أنَّه تطرق إليه الاحتمال فسقط الاستدلال بها.[2]

ج- ذكر عددًا من الأئمة بعد سيبويه قد تبعوه في الاستدلال بهذه الثَّلاثة أو ببعضها، وعد ذلك تعديدًا لهذا الأمر مع أنَّ المعدود واحد مكرر.

٩- نقل المؤلف كلام ابن قتيبة وأتبعه بكلام القاضي الجرجاني عن تحكيم الذوق في المفاضلة بين شاعرين ولا اعتبار لقدم الشَّاعر أو تأخره،[3] ونقله لذلك على أنَّه تسوية مطلقة بين القدماء والمحدثين عند تقويم النَّتاج اللُّغوي والتَّسوية في الفكرة والمعنى، ثُمَّ عارضهما في المستوى الأول (النَّتاج اللُّغوي) ووافقهما في المستوى الثَّاني (الفكرة

---

(١) ينظر: كتاب التعريفات للجرجاني ص ٢٥٧.
(٢) ينظر: ص ٣٠.
(٣) ينظر: الشعر والشعراء لابن قتيبة ص ٢١؛ الوساطة للجرجاني ص ١٥، ١٦.

والمعنى)، [1] ولا أدري من أين فهم المؤلف إرادتهما للمستوى الأول، بل الحق أنهما لم يقصداه مطلقا، فكلامهما منصب على المعاني والأفكار التي تتساوى فيها الأفهام وتتحد المعايير.

١٠ – من الأمور التي ألحَّ عليها المؤلف اعتماد كلام اللُّغويين في معاجمهم ومؤلفاتهم مصدرًا من مصادر الاحتجاج اللُّغوي، وأن يساوي بالأصول المعتمدة في هذا المجال، ورأى أنَّ رفض هذا فيه مزالق خطيرة. من ذلك أنَّ هذا الرَّفض يؤدي إلى الطَّعن في فصاحتهم مما يعني التَّشكيك فيما يكتبون، ومن ثمَّ إذا رفضنا الأخذ عن هؤلاء فعمن نأخذ؟.

ونقول مع يقيننا بحرص أولئك الأئمة على تمثل ما يحملون من علم ومع ما بلغوه من الفصاحة وتحاشي اللَّحن وانحراف الألسن إلا أنَّ ذلك ليس مسوغًا لأن نوافق المؤلف فيما ذهب إليه، لأمور منها:

أ - أنَّ أولئك الأئمة أنفسهم لم يرتضوا ذلك ولم ينتهجوه، مما يعني معرفتهم بما هو جدير بأن تبني اللُّغة عليه وتستقى منه.

ب - أنَّ بعض أولئك لم يكن على درجة كبيرة من الفصاحة؛ بل قد يقع منه انحراف في ألفاظ معتادة، فهذا النَّضر بن شميل الذي أقام بالبادية أربعين سنة وكان أحد الأعلام، وله من رواية الأثر والسُّنن والأخبار منزلة، [2] قد كان يلحن في لفظ يكثر على الألسنة.

قال ابن جني: "وذكر النَّضر عن الأصمعي فقال: قد كان يجيئني وكان إذا أراد أنْ يقول: ألف قال: إلف". [3] أي بكسر الهمزة. فإذا كان هذا النَّضر الذي هو أحد أكابر أئمة اللُّغة وأحد أبرز تلاميذ الخليل بن أحمد وقع منه هذا الانحراف في هذه اللَّفظة، إذا كان كذلك علمنا لِمَ لم يعتد اللُّغويون بكلام أئمتهم مصدرًا من مصادر الاحتجاج.

ولقد أشار ابن جني – رحمه الله – إلى شيء من هذا الانحراف في الأداء اللُّغوي في أحد مستوياته عند العلماء اللُّغويين في كتاب الخصائص في: (باب في سقطات العلماء). [4]

ومن المعلوم أنَّ كثيرًا من أولئك الأئمة قد كانوا من أصول غير عربية أي من الموالي والأمم التي اعتنقت الإسلام، فهبت فيهم الحمية للغة الإسلام فقاموا على صونها من الفساد والانحراف، ومع سمو هدف وصدق نواياهم وبركة إنجازاتهم إلاَّ أنَّ ذلك لم يكن مسوغًا للأخذ عنهم.

ج- أنَّ دعوى المؤلف بأنَّ عدم الأخذ عنهم يؤدي إلى مزالق خطيرة، نتيجة مبنية على مقدمات غير صحيحة، بدعوى أنَّ الطَّعن في فصاحتهم مؤدٍ إلى التَّشكيك في سلامة تحديدهم للمعاني والعبارات التي سطروها.

وأقول: إنَّ عدم اعتمادنا كلام اللُّغويين مصدرًا من مصادر الاحتجاج اللُّغوي لا يعني الطَّعن في فصاحتهم أبدًا، فنحن نؤمن بعلو مرتبتهم في الفصاحة وأنَّهم قد تمثلوا تلك النُّصوص التي يحملونها، ولكننا – أو بالأصح – لكنهم لم يعتمدوا ذلك مصدرًا لأسباب سبق ذكرها.

---

(١) ينظر: ص ٣٦.
(٢) من كتاب بغية الوعاة ٢/٣١٦؛ وتنظر ترجمته في طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص ٥٥.
(٣) الخصائص ٣/٢٨٩.
(٤) ٣/٢٨٣.

وأمر آخر: أنَّ أولئك اللُّغويين النُّقلة لم يكونوا يخترعون معاني الألفاظ التي رووها ونقلوها؛ بل إنَّهم نقلوها كما نقلوا الألفاظ عن العرب، نعم قد يشرحون المعاني بأساليب مختلفة لكنها بالأخير هي معاني مروية عن العرب.

وأما عن تساؤل المؤلف عن البدائل التي تعتمد بعد رفض الأخذ عن اللُّغويين، فالجواب أننا لم نرفض أخذ اللُّغة عن اللُّغويين؛ بل هو أحد مسلماتنا، ولكننا نرفض – كما رفضوا هم أنفسهم – أخذ لغة اللُّغويين، وفرق بين الأمرين.

١١- انطلق المؤلف في دعوته لمراجعة منهج اللُّغويين في ترك المولد ووجوب تصحيح هذا المنهج باعتماد كلام الشُّعراء والعلماء بعد عصر الاحتجاج مصدرًا من مصادر الاحتجاج اللُّغوي، انطلق في هذه الدَّعوى من رؤية بوجوب مواكبة حضارة هذا العصر بمعطياته ومنجزاته المتدفقة بألفاظ وتعبيرات أصيلة قديمة في لغتنا بدلاً من استحداث كلمات ومصطلحات جديدة.

ومع إقرارنا بسمو هذا الهدف ونبله، إلا أننا نتحفظ على الآلية والوسيلة التي يريد الوصول بها لتحقيق هذا الهدف، ولا نوافقه عليها لأمور:

أ- أنَّه استعاض عن الاستحداث بآلية هي الأخرى مرفوضة عند أئمة العلم.

ب- أنَّ معاجمنا مليئة بما فيه الكفاية لسد هذه الحاجة لو لقيت أولي عزم من الغيورين ليغوصوا في بحورها ويستخرجوا جواهرها.

"واللُّغة العربية لغة حية، اشتملت على أسباب من النُّمو والبقاء لا تتوافر في كثير من لغات البشر، فهي مرنة مطواع قادرة على تلبية مطالب الحياة المتجددة، بما هو مستخدم فيها بالفعل من ثروة لفظية...".(١)

ج- أنَّ هذا المولد الذي أكد أنَّه السَّبيل لتلافي القصور قد لا يفي حقيقة بهذا المستحدثات والمصطلحات.

د- أننا نملك من الوسائل الكفيلة لتحقيق هذه الغاية التي رامها المؤلف، فبالإضافة إلى العكوف على المعاجم الأصيلة هناك آليات هي الأخرى أصيلة متينة "مما هو كائن في جرثومة تلك الثَّروة من استعداد ذاتي بالاشتقاق والنَّحت وغيرهما، لتوليد الكثير من الكلمات التي تعبر بدقة عن كل ما هو جيد".(٢)

يقول أستاذنا الدُّكتور أحمد السَّواحلي –رحمه الله- وهو يعرض إحدى الوسائل المجدية لتحقيق هذا الهدف ألا وهي النَّحت وأهميته يقول : "إنَّ القول به والحكم بقياسيته لا يشين العربية في شيء: أما كونه ضروريًا فليس لأنَّه الوسيلة المثلى أو الملجأ الأخير لإثراء لغتنا اليوم ولكن لأمرين:

الأول: مواجهة سيل المخترعات والمستحدثات.

والثاني: أنَّه يدفع خطرًا هو في نظرنا أشد وأقسى على اللُّغة، وهو الاقتراض والتَّعريب، فاستعمال كلمة منحوتة من أصلين عربيين أو أكثر أولى وأصل في النَّفس وأقرب إلى الطَّبع العربي من استعمال المصطلح الأعجمي".(٣)

---

(١) ينظر: كتاب النحت والتركيب في اللغة العربية ، لأستاذنا الدكتور/ أحمد السواحلي رحمه الله تعالى. ص ٩.

(٢) الموضع السابق.

(٣) المرجع السابق ص ٢٦٥.

١٢- مما يؤخذ على المؤلف أنّه أسرف في تفضيله جهود المحدثين وبيان إبداعهم في المقابل نجده قد قلّل من جهود السّابقين، فمثلاً عند الموازنة بين الفريقين في تنظيم المعجمات يقول: "وقد جرت معاجم مجمع اللّغة العربية، والمعاجم الحديثة على ترتيبات ملتزمة، ولو التزمت معاجمنا القديمة ترتيبًا مستوعبًا لكل استعمالات التّركيب اللّغوي لكان ذلك عاصمًا من تفلت أي منها"،[1] ويقول أيضًا مرجعًا ما توصل إليه من تفضيل المحدثين بوجود سلطة لغوية حيث إنّ "التّضافر والتّنظيم والمتابعة تخطيطا وإشرافًا من سلطة يشغلها هذا المجال العلمي اللّغوي ويهمها، ولم تحظ العربية – فيما قبل العصر الحديث – بسلطة لها مثل هذا الاهتمام باللّغة واستمرت سلطتها في تحقيق تلك الضّوابط اللّغوية في المجالات المذكورة".[2]

لقد نسي المؤلف أو تناسى تلك الإبداعات التي قامت عليها المعجمات العربية القديمة في جميع مدارسها: التّقليبية والتّقفية والألفبائية أو غيرها، مما أبدعه المتقدمون وأقاموا عليه معاجمهم، إذ أنّهم رواد مبتدعون وليسوا مقلدين متبعين، بالإضافة إلى أنّ بعضهم قد اشتغل بجمع المادة من مصادرها، أما المحدثون فقد وصلتهم المادة مؤطرة، ولقد كفت المتقدمين غيرتهم واحتسابهم وإخلاصهم في عملهم عن وجود سلطة كما زعم، ثُمّ أنّنا مع اعترافنا بجهود المحدثين وعدم سلبهم إبداعهم إلا أنّنا لم نر أولاء السّلطات قائمة بكل ما هو منتظر منها معلق عليها من الوقوف على التّراث واستنطاق كوامنه واستخراج جواهره لتسد حاجة العصر الحديث.

ثالثًا: وقفات نقدية حول الاستدراكات:

وسم المؤلف مستدركاته بالجدّة والشّمولية ولي مع هذه المستدركات بعض الوقفات منها:

١- أنّ المستدركات كلها قائمة على نوع واحد من أنواع الاستدراكات وهو اجتثاث الجذور، أي الاستدراك على المعجم بما هو موجود فيه لكن في غير موضعه، مع أنّ عنوان الكتاب يوحي أنّه شامل لجميع أنواع الاستدراكات.

٢- أنّ كثيرًا من هذه المستدركات تتجه – مع التّسليم بها – إلى معجم لسان العرب وحده، مع أنّ العنوان ينص على أنّ كل هذه المستدركات الـ[illegible]ين تتجه إليه وإلى تاج العروس معًا.

٣- نص المؤلف أنّ هذه المستدركات تنقسم قسمين: عربي فصيح، ويشغل من هذه المستدركات مائة وثلاثين مادة، والآخر مولد ويشغل سبعين منها، إلاّ أنّ توزيع هذين القسمين كان عشوائيًا غير منظم فلا يمكن للقارئ التّفرقة بينهما.

٤- لم نر المؤلف ساق شواهد يعضد بها مستدركاته تلك، وغاية ما يقوم به هو أنّ يسوق نص اللّسان حول المادة المستدركة في المادة الأخرى بكل ما يشملهِ هذا النّص من مفردات فقد يشمل شاهدًا وقد يخلو، أما أنْ يسوق شاهدًا من مصادر معجمية أو دواوين أو غير ذلك من مصادر الإحتجاج فلم يكلف نفسه بذلك، وبالتّالي فقد خلت مستدركاته من الشّواهد بهذا الاعتبار.

---

(١) ينظر: ص ٢١.
(٢) ينظر: ص ١٩.

٥- أنَّ المؤلف أقام بعض مستدركاته على التَّصحيف والتَّحريف في أصل المادة أو النَّص المعتمد عليه، وقد ظهر لنا ذلك بجلاء من خلال وقوف عشوائي لنماذج من مستدركاته. من ذلك أنَّه أقام استدراكه لمادة (حَجَمَ) على تحريف لمادة (عَجَمَ).[١] واستدراكه لمادة (قَضَحَ) على تحريف لمادة (فَضَحَ)،[٢] وغير ذلك.

والعجيب في الأمر أنَّ التَّحريف وقع في أكثر من نقل، فقد ينقل النَّص محرفًا من اللِّسان ثُمَّ يعقبه بالإحالة على التَّهذيب، فيظهر التَّحريف في نص التَّهذيب كما ظهر في نص اللِّسان، ولا أدري هل هو توافق في نسخ الكتابين عنده، أم نتج عن عدم الوقوف حقيقة على التَّهذيب، وكان من الواجب عليه وقد نصب نفسه لإظهار نقص المعاجم العربية وعدم شموليتها أنْ يتحرى الدِّقة وأنْ يتسم بالحذر الشَّديد والاحتياط المتكامل؛ لأنَّه تصدى لأمر جلل.

٦- أنَّ بعض هذه المستدركات قام على الخطأ في التَّفسير، ثُمَّ تبعه تعسف في بيان الاستدراك فيها وتوجيهه.

وقد رأينا ذلك في ألفاظ (الأليس)،[٣] (وحزب)،[٤] و (المرفد)،[٥] و(طيَة)،[٦] بمعنى آخر العهد،[٧] و(خطينة) بمعنى القليل النَّادر في اللِّسان،[٨] و(لحم)،[٩] و (مطرق).

٧- أنَّ المؤلف انطلق في كثير من هذه المستدركات من مبدأ إلزام المعجمي بطرد معنى اللَّفظ الواحد على جميع الاستعمالات وما يمكن أنْ يطلق عليه اللَّفظ بهذا المعنى، فمثلاً إذا قلنا: إنَّ (طلع): بمعنى ظهر بعد خفاء أو غيبة وجب أنْ نقول: طلع الرجل، وطلعت الشَّمس، وطلع البدر، وهكذا مما يطول ولا يفيد: مثل استدراكه في مواد (صلع) و (مباءة) و(لحم) وغيرها. والذي التزمه المعجميون القدماء أنَّهم إذا ذكروا المعنى ربما طبقوه على شيء أو شيئين مكتفين بهذا عن غيره طلبًا للإيجاز، إلاَّ إذا كان هذا المعنى خاصًا بما هو له فإنَّهم ينصون عليه. ومنه (صلع)،[١٠] و (مباءة)،[١١] و(لحم)[١٢] وغيرها.

٨- أنَّ المؤلف ربما أورد معاني في المادة الأصل بعيدة عن المستدرك، وترك ما يقرب منه أو ما يرادفه ليتسنى له الاستدراك، كما رأيناه في (رفد)، و (طية).

٩- أنَّ بعض هذه المستدركات موجودة في المعجم نفسه تصريحًا بالمعنى الذي استدركه المؤلف، كما رأيناه في مادة (طوى) بمعنى جاز وزيارة المكان، وهذا بلفظه

---

(١) ينظر: المستدرك رقم (١) من هذا البحث.
(٢) ينظر: المستدرك رقم (٢) من هذا البحث.
(٣) ينظر: المستدرك رقم (٣) من هذا البحث.
(٤) ينظر: المستدرك رقم (٤) من هذا البحث.
(٥) ينظر: المستدرك رقم (٧) من هذا البحث.
(٦) ينظر: المستدرك رقم (٩) من هذا البحث.
(٧) ينظر: المستدرك رقم (١١) من هذا البحث.
(٨) ينظر: المستدرك رقم (١٤) من هذا البحث.
(٩) ينظر: المستدرك رقم (٣) من هذا البحث.
(١٠) ينظر: المستدرك رقم (٦) من هذا البحث.
(١١) ينظر: المستدرك رقم (١٢) من هذا البحث.
(١٢) ينظر: المستدرك رقم (١٤) من هذا البحث.

منصوص عليه في اللّسان،[1] ومادة (خطينة) بمعنى النّادر في تاج العروس خاصة، ومادة (انتشص)[2] في تاج العروس.

١٠- أنّ بعضها نتج عن تخصيص معنى عام من غير دليل، ومن ذلك استدراكه في لفظة (المَبَاءَة)،[3] وزعمه أنّه خاص ببيت النّحل، والمعجمات تجعله فيه وفي كل منزل.

١١- من الأسس التي انطلق منها المؤلف في استدراكاته اللّفظية فكرة وجوب ذكر جميع الصّيغ القياسية في المادة، وأعني بها الأفعال بأنواعها والمشتقات والمصدر.

والحقّ أنّ المعجمي لا يلزمه ذلك إذا كانت هذه الصّيغ قائمة بالمعنى العام؛ لأنّ ذكرها ضرب من الإطناب والإملال الذي لا طائل من ورائه، اللهم إلا إذا كانت إحدى الصّيغ تنفرد بمعنى خاص.

فمما استدركه المؤلف من هذا الباب مواد: (ربّا)،[4] و(انتشص)،[5] و(هبص)،[6] و(انتبط).[7]

الخاتمة:

بعد هذه الوقفات الشّاملة مع كتاب: (الاستدراك على المعاجم العربية في ضوء مئتين من المستدركات الجديدة على لسان العرب وتاج العروس) للدكتور: محمد حسن حسن جبل من خلال ثلاثة مباحث، يظهر لي أنّ جدوى الكتاب في الدّرس اللّغوي لا تمثل أهمية كبرى لما اتجه إليه من نقد رأيته مقوضًا للفكرة التي قام عليها في المجال النّظري، أما المجال التّطبيقي فلئن كانت بعض هذه المستدركات حقيقية ومتجهة،[8] فإنّ الأكثر منها لا يتجه ولا يتحقق؛ لأنّه قد استدرك على المعجمين ما هو موجود فيهما حقيقة مما يفقد هذه المستدركات قيمتها وجدواها في الميدان اللّغوي.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

---

(١) ينظر: المستدرك رقم (٩) من هذا البحث.
(٢) ينظر: المستدرك رقم (١٨) من هذا البحث.
(٣) ينظر: المستدرك رقم (١٢) من هذا البحث.
(٤) ينظر: المستدرك رقم (١٥) من هذا البحث.
(٥) ينظر: المستدرك رقم (١٨) من هذا البحث.
(٦) ينظر: المستدرك رقم (١٩) من هذا البحث.
(٧) ينظر: المستدرك رقم (٢٠) من هذا البحث.
(٨) تنظر المستدركات رقم: ٥، ٤٥، ٤٨، ٨١، ١٣٢.

قائمة المصادر والمراجع

١. إبراهيم مصطفى وزملاؤه (١٩٧٢م) المعجم الوسيط: ط٢، تركيا – استانبول، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع.
٢. ابن الأثير الجزري (١٤١٨هـ) النهاية في غريب الحديث والأثر، تخريج: صلاح بن عويضة، الطبعة١، بيروت: دار الكتب العلمية.
٣. ابن السكيت (١٩٨٧م) إصلاح المنطق، شرح وتحقيق: أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون، ط٤، مصر ، دار المعارف.
٤. ابن منظور (١٤١٧هـ) لسان العرب، ت: أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي، الطبعة٢، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
٥. ابن منظور (بدون ت) لسان العرب، ت: عبدالله الكبير وآخرين، القاهرة: دار المعارف.
٦. أبو الحسن علي بن إسماعيل الأندلسي المعروف بابن سيده (١٣٩٢هـ) المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، ت: جماعة من العلماء، القاهرة: مصطفى البابي الحلبي.
٧. أبو الحسن محمد الشمشاطي، (١٩٨٧م) الأنوار ومحاسن الأشعار. ت: صالح مهدي العزاوي، بغداد.
٨. أبو الحسين أحمد بن فارس (١٤٢٢هـ/٢٠٠١م) مقاييس اللغة، لبنان: بيروت دار إحياء التراث العربي.
٩. أبو الفتح بن جني (بدون ت) الخصائص، ت: محمد على النجار، بيروت: دار الكتاب العربي.
١٠. أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (بدون ت) الفائق في غريب الحديث، ت: علي البجاوي ومحمد أبو الفضل، ط٢، القاهرة: عيسى الحلبي.
١١. أبو بكر الزبيدي (بدون ت) طبقات النحويين واللغويين، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار المعارف.
١٢. أبو بكر بن محمد بن عمر المعروف بابن القوطية (١٩٩٣م) كتاب الأفعال، تحقيق : علي فوده، ط٢ ، القاهرة: مكتبة الخانجي.
١٣. أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد (١٩٨٧م) جمهرة اللغة، ت: د/ رمزي منير بعلبكي، الطبعة الأولى، بيروت : دار العلم للملايين.
١٤. أبو سعد منصور بن الحسين الآبي (١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م) نثر الدر، ت: محمد علي قرنه ومراجعة علي محمد البجادي، ط١، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
١٥. أبو سعيد الحسن بن الحسين السكري (بدون ت) شرح أشعار الهذليين، حققه: عبد الستار أحمد فراج، راجعه: محمود محمد شاكر، مصر، القاهرة، مكتبة دار العروبة.
١٦. أبو عثمان سعيد بن محمد السرقسطي (١٤١٣هـ) الأفعال، ت: د/ حسين محمد محمد شرف، الطبعة الثانية، القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية.
١٧. أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني (١٤٠١هـ/١٩٨١م) العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، ت: محمد محي الدين عبد الحميد ط٥، بيروت، دار الجيل.
١٨. أبو علي الفارسي (١٤٠٥هـ/١٩٨٥م) شرح شواهد الإيضاح لابن بري، ت: الدكتور عيد مصطفى درويش ومراجعة الدكتور محمد مهدي علام، القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية.
١٩. أبو فيض السيد محمد الزبيدي (١٤١٤هـ) تاج العروس من جواهر القاموس، ت: علي شيري بيروت ، دار الفكر.

٢٠. أبو محمد عبدالله بن بري (١٩٨٠م) كتاب التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح، تحقيق وتقديم: مصطفى حجازي ومراجعة علي النجدي / ط١، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
٢١. أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة (١٤١٨هـ) الشعر والشعراء، ت: د/ عمر الطبّاع، الطبعة الأولى، بيروت: دار الأرقم.
٢٢. أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة (بدون ت) غريب الحديث، ت: عبدالله الجبوري. الجمهورية العراقية: وزارة الثقافة والإعلام.
٢٣. أبو منصور الأزهري (بدون ت) تهذيب اللغة، تحقيق مجموعة من العلماء، القاهرة : الدار المصرية للتأليف والترجمة.
٢٤. أحمد الشرقاوي إقبال (١٩٩٣م) معجم المعاجم، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان: دار الغرب الإسلامي.
٢٥. أحمد بن فارس بن زكريا (١٩٧٧) الصاحبي، ت: السيد أحمد صقر، مصر، القاهرة، مطبعة عيسى الحلبي وشركائه.
٢٦. إسماعيل بن حماد الجوهري (١٤٠٤هـ/١٩٨٤م) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ت: أحمد عبدالغفور، ط٣، بيروت: دار العلم للملايين.
٢٧. الدكتور أحمد رزق السواحلي (١٤١٥هـ) النحت والتركيب في اللغة العربية، الطبعة الأولى ، بدون ناشر.
٢٨. الدكتور عدنان الخطيب (١٤١٤هـ) المعجم العربي بين الماضي والحاضر، الطبعة الثانية، بيروت: مكتبة لبنان.
٢٩. الدكتور محمد حسن حسن جبل (بدون ت) الاستدراك على المعاجم العربية في ضوء مئتين من المستدركات الجديدة على لسان العرب وتاج العروس، القاهرة ، دار الفكر العربي.
٣٠. الدكتورحسين نصار (١٩٨٨م) المعجم العربي نشأته وتطوره، الطبعة الرابعة ، القاهرة: دار مصر للطباعة.
٣١. ديوان الهذليين (١٣٦٤هـ/١٩١٩م) القاهرة: دار الكتب المصرية
٣٢. رينهارت بيتر آن دوزي (١٩٧٨م) تكملة المعاجم العربية، نقله إلى العربية: د/ محمد سليم النعيمي، الجمهورية العراقية: وزارة الثقافة والفنون.
٣٣. شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النويري (١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م)، نهاية نهاية الأرب في فنون الأدب، ت: د. مفيد قميحة، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية.
٣٤. الصاحب بن عباد (بدون ت) المحيط في اللغة، ت: الشيخ محمد حسن آل يس، ط١، بغداد: دار المعارف.
٣٥. عبد الحميد بن هبة الله بن أبي الحديد (بدون ت) شرح نهج البلاغة، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى الباب الحلبي وشركاؤه.
٣٦. عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرح وتعليق: محمد جاد المولى وآخرون، لبنان، بيروت: المكتبة العصرية.
٣٧. عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (بدون ت) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، المكتبة العصرية.
٣٨. علي بن محمد بن علي الجرجاني (١٤١٣هـ) التعريفات، ت: إبراهيم الأبياري، الطبعة الثانية، بيروت: دار الكتاب العربي.

٣٩. الفيروز آبادي (١٤٠٧هـ) القاموس المحيط، الطبعة الثانية ، ت: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة ، بيروت.
٤٠. القاضي الجرجاني (بدون ت) الوساطة بين المتنبي وخصومه، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة٣، القاهرة: عيسى الحلبي.
٤١. محمد بن أبي بكر الرازي (١٩٨٨م) مختار الصحاح، بيروت: مكتبة لبنان.
٤٢. محمد بن إدريس الشافعي (بدون ت) الرسالة، ت: أحمد محمد شاكر، بيروت: دار الكتب العلمية .
٤٣. محمد بن الحسن الإستراباذي المعروف بالرضي (١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م) شرح الرضي على الكافية، دراسة وتحقيق: د. حسن بن محمد الحفظي، المملكة العربية السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
٤٤. موفق الدين يعيش بن علي (بدون ت) شرح المفصل، بيروت: دار صادر.

ملخص بحث

(استدراك الدكتور جبل على المعاجم العربية : دراسة ونقداً)

د/ محمد بن عبد الله السيف.
الأستاذ المساعد بقسم اللغة العربية وآدابها بجامع القصيم

يقدم البحث دراسة نقدية لكتاب (الاستدراك على المعاجم العربية في ضوء منتين من المستدركات الجديدة على لسان العرب وتاج العروس) للأستاذ الدكتور محمد حسن حسن جبل ، الذي ارتأى فيه أن جمع اللغة وتدوينها تخلله عدد من الثغرات في المعاجم العربية القديمة من فقدان الاستقراء المنظم لما تكلمت به العرب بسبب مناهجها ومعاييرها المتشددة في قبول المفردة اللغوية زماناً ومكاناً، ثم فقدان التحليل المنظم لما تمّ جمعه كما هو متبع في المعاجم الحديث ، نتج عن ذلك انفلات كمّ هائل وثروة كبيرة من مواد ومفردات اللغة العربية ، كل ذلك فتح الباب أمام المتأخرين للاستدراك المستمر على هذه المعاجم القديمة.

وقد قمت باستعراض أفكار الكتاب وتطبيقاته من خلال ثلاثة مباحث خصصت الأول للدراسة النظرية الوصفية للكتاب وفيه ثلاث مطالب، بينما تحدثت في المبحث الثاني عن الدراسة التطبيقية للكتاب من خلال عرض نماذج عشوائية لمستدركات المؤلف وتقويم هذه المستدركات المعنوية واللفظية، ثم المبحث الثالث النقد والتقويم، وقسمته على ثلاث مطالب : جعلت أولها نقدا عاما للكتاب، وثانيها نقد الدراسة النظرية، ثم الثالث نقد المستدركات.

وقد خلصت بعد هذه الدراسة إلى أن الكتاب قد تحامل على المعاجم العربية القديمة وبخسها حقها، لما شاب منهجه من خلل كبير سواء في جانبه النظري من دعوته إلى مراجعة المعايير أو التوسع في مصادر التلقي والتدوين، أو في جانبه التطبيقي من خلال سقوط مستدركاته أمام البحث والتدقيق ولم تتجه استدراكاً حقيقياً.

والله ولي التوفيق.

A research Summary

(Perception by D.Jabal about the Arabic dictionaries: study and criticism) by D. Muhammed Bin Abdullah AL-Seif; professor assistant at the Arabic Language and its Arts at Al-Qassim University.

This research offers a critical study of a book (Perceptoin of the Arabic dictionaries out of two hundreds of new perceptives about Lisan Al-Arab and Taj Al-Aroos) by professor Muhammed Hasan H. Jabal in which he perceived that collecting Arabic and writing it down were affected by certain gaps of the ancient Arabic dictionaries like lacking of organized deduction of the Arab speech because of its strict courses and standards in case of accepting a word in time and place, and losing of organized analysis for what was collected as adopted in the new dictionaries, that resulted a great quantity loss of the subjects and vocabularies of Arabic. All this has opened the door for the followers to continue perception about the old dictionaries.

I have surfed this book thoughts and applications through three entries: the first was specified for the descriptive theoretical study of this book which has three demands. In the second one there is the applicable study through showing haphazard types of the author's perception and by evaluating these lingual and abstract perceptions. The third one was for criticism and evaluation. I have divided it into three sections: the first was general criticism, the second was criticism for the theoretical study and the third was criticism for the perceptions.

After this study, I have concluded that this book has blamed the old dictionaries and degraded them by the great disorder that depicted its course either in the theoretical side by its call to revise its standards and enlarging its sources of receiving and recordation or for its applying side though the fall of its perceptions in front of the inspection that was not directed as real perception .